الأمم المتحدة

UNW/2022/2

Distr.: General
19 April 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام 2022

21 و 22 حزيران/يونيه 2022

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021

موجز

هذا التقرير هو التقرير النهائي الذي يُقدم إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2018-2021. ويعرض التقرير أبرز النتائج الرئيسية التي حققتها الهيئة وشركاؤها خلال الفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية، وكذلك في عام 2021، ويمهد للانتقال إلى الخطة الاستراتيجية 2022-2025. وبموجب الخطة الاستراتيجية 2022-2025، ستركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها على النهوض بالنتائج المنهجية التي تتيح تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوقهن، الشرط اللازم لتحقيق الرؤية والتطلعات الأوسع نطاقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويرد في الفرع السادس مشروع قرار في هذا الصدد.

22-05693 (A) 130522 230522

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - شهدت الفترة 2018-2021 زيادة في عدم الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي - السياسي والإنساني، كما شهدت أزمات عالمية معقدة وطويلة الأمد. وكشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن أوجه عميقة من عدم المساواة الهيكلية، وذهبت بعقود من التقدم المحرز في مجال مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة، وزادت من أعداد النساء اللائي يعشن في فقر مدقع، وزادت بشكل كبير من تعرض النساء والفتيات للعنف في الحياة الخاصة والحياة العامة وفي الفضاء الإلكتروني. وقد استخلصت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دروسا مهمة بشأن ما لها من قيمة مضافة، وصاغت تدخلاتها وصقلتها وفقا لذلك، حيث صممت الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 متوخية معالجة الحواجز الهيكلية ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين والاستبعاد، بما يكفل عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي ظل الوعي والالتزام غير المسبوقَيْن لدى الشركاء، وكذلك في ظل وجود أطر عالمية متينة، مثل *خطتنا المشتركة*، صارت المساواة بين الجنسين في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة، وظهرت جلية الحاجة الملحة إلى ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن مساهماتها الفريدة في مواجهة الشواغل المتعلقة بتعثر التقدم في تحقيق خطة عام 2030.

2 - وقد تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بفضل نضجها المؤسسي، من الاستجابة بمرونة ووضع مواد معرفية وتوجيهات سياساتية مرتكزة على الأدلة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وقد أثبتت تلك المواد والتوجيهات أهميتها ويسرت أوجها من التقدم منذ عام 2017، مثلما يظهر من العمل مع الشركاء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز حقوق المرأة وجعل المؤسسات والقوانين أكثر مراعاة للنساء والفتيات، بمن فيهن أشدهن ضعفا. وظل الإصلاح التشريعي مجالا رئيسيا من مجالات التركيز، وتحققت فيه أوجه من النجاح. فمبادرات الإصلاح التشريعي التي قُدم لها الدعم خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021 تناول أكثر من نصفها القوانين التمييزية، بما في ذلك القوانين واللوائح المتعلقة باقتصاد الرعاية، والتي تعزز قدرة المرأة على الانخراط في القوى العاملة.

3 - وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتسريع وتيرة التقدم بشأن تولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركتها في الحكم وصنع القرار وتحديد الأولويات وفق نهج يعكس آراء النساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق مواصلة إدماج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

4 - وبما أن أزمتي المناخ والبيئة تلقيان بثقلهما على استخدام الأراضي وتفاقمان الكوارث من حيث وتيرتها وشدتها، سيصبح ضمان تشغيل المرأة في الوظائف الخضراء والزرقاء ومناصب صنع القرار في مجال الحد من مخاطر الكوارث وفيما يتعلق بالحصول على الأراضي واستخدامها والاستفادة منها، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتمكين المرأة لتتبوأ موقعا قياديا وتقوم بدور فاعل في جهود الحد من مخاطر الكوارث، كما تقوم ببناء قدرتها على الصمود في وجه الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك عن طريق تمكينها من الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر وسبل التمويل والخدمات المراعية للمنظور الجنساني، فضلا عن البنية التحتية وسبل العيش والأعمال التجارية القادرة على الصمود.

5 - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادتها الفكرية من خلال منتجات مبتكرة، مثل أداة تتبُّع السياسات المتعلقة بكوفيد-19 والتقييمات الجنسانية السريعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أظهرت هذه المنتجات الفجوات القائمة بين البلدان

في جهودها المبذولة للتعافي من جائحة كوفيد-19، ووفرت الدعم لأنشطة الدعوة الفعالة الرامية إلى وضع النساء والفتيات في صميم جهود النمو الاقتصادي والشامل للجميع. وخلُص تحليل الاستجابة السياساتية إلى أنه يمكن لأكثر من 150 مليون امرأة وفتاة أن يتخلصْنَ من براثن الفقر إذا قامت الحكومات بتحسين فرص الحصول على خدمات التعليم وتنظيم الأسرة، وكفالة الإنصاف والمساواة في الأجور، وتوسيع نطاق التحويلات الاجتماعية بحلول عام 2030.

6 - وعقب تصاعد العنف ضد العديد من النساء والفتيات أثناء الجائحة، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحشد وتنسيق العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن توفير الوقاية للناجيات والاستجابة لحاجياتهن، وذلك بتعزيز الاستثمارات في أنظمة الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، مع التركيز على أنشطة الدعوة المتعلقة بـ "الجائحة الموازية". وأظهر ذلك المكانة الفريدة التي تحتلها الهيئة في منظومة الأمم المتحدة لتقديم التوجيه والدعم التقني فيما يتعلق بالأزمات القائمة، وسلط مزيداً من الضوء على الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالنسبة للتنمية المستدامة، بما في ذلك في أطر التعاون.

7 - وفي مجال المرأة والسلام والأمن، زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من العمل المشترك للوفاء بالالتزامات وتعزيز التنسيق وتوسيع نطاق الأعمال التنفيذية، بما في ذلك القيام بدور رئيسي في زيادة خطط العمل الوطنية الرامية إلى إحداث أثر. وأسفر ذلك عن نتائج إيجابية، من بينها مضاعفة عدد اتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما تتعلق بالمسائل الجنسانية.

8 - وتكفل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال توسيع نطاق الخبرة في المسائل الجنسانية لتشمل دوائر صنع القرار وهيئات التنسيق في المجال الإنساني، وإعداد تحليلات جنسانية في حالات الأزمات في الوقت المناسب، ورصد الالتزامات الجنسانية القائمة، وإعلاء صوت المجتمع المدني النسائي، أن يؤدي مزيد من النساء دوراً أكبر في جهود الاستجابة الإنسانية على الصعيد العالمي وأن يستفدن منها بصورة أفضل، وذلك في ظل استمرار تصاعد الاحتياجات.

9 - وتواصل الهيئة الدفع نحو وضع آليات مشتركة للمساءلة عن النتائج على جميع المستويات، باستخدام أدواتٍ من قبيل خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة والمؤشرات الجنسانية.

10 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل بضوابط إدارية وداخلية قوية، حيث تلقت للمرة العاشرة على التوالي رأياً غير مشفوع بتحفظات عن بياناتها المالية من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ونفذت الهيئة جميع التوصيات المنبثقة عن المراجعات الخارجية للحسابات عن السنوات السابقة. ووضعت الهيئة نماذج على المستويين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر لتحسين سبل ضمان وجود ملائم مصمَّم لتقديم الدعم للدول الأعضاء على أفضل وجه، وهي تنشر الموظفين والأدوات والقدرات المؤسسية اللازمة لتقديم الخدمات على نطاق واسع، مع إدارة المخاطر على نحو مناسب.

11 - وتظل الشراكات عاملا أساسيا لتعظيم الأثر وتسريع وتيرته. ففي عام 2021، أظهر منتدى جيل المساواة الإمكانات الحيوية للشراكات المتعددة أصحاب المصلحة الرامية إلى تعزيز النتائج الجماعية في المساواة بين الجنسين. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعوة الشركاء إلى العمل المشترك دعما لولايتها، كما ستواصل هيكلة تلك التحالفات بصرامة وإخضاعها للمساءلة بغية تقديم الخدمات للنساء

والفتيات على نطاق غير مسبوق. ومن خلال تعزيز الشراكات على نطاق الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك مع المنظمات النسائية والشبابية المحلية، تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تحسين النتائج بالنسبة للنساء والفتيات المعرضات للخطر والمتأثرات بالأزمات في إطار الخطة الاستراتيجية 2022-2025 وتحقيق تقدم متسارع للجميع.

ثانيا - النتائج الرئيسية للخطة الاستراتيجية 2018-2021

12 - خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع طائفة واسعة من الشركاء لدعم ترجمة القواعد والمعايير العالمية إلى تغييرات حقيقية في حياة النساء والفتيات، وتعزيز اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة وتأثيره على المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل مباشر، بالتعاون مع شركائها، في تحقيق النتائج التالية لتهيئة بيئة أكثر تمكينا لإعمال حقوق المرأة:

القواعد والمعايير العالمية

النجاح في إحراز أربع نتائج للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة (ثلاثة استنتاجات متفق عليها وإعلان سياسي واحد)؛ ومشاركة 692 9 ممثلاً للمجتمع المدني (في الفترة 2018-2019) و 732 20 مسجَّلا (في الفترة 2020-2021)

القيادة والحوكمة

نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية ترتفع من 23 إلى 26 في المائة (المؤشر 5-5-1 (أ) من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة)

نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمسائل الجنسانية التي تتوافر بيانات بشأنها ترتفع من 26 في المائة إلى 40 في المائة

أكثر من 000 35 من النساء الراغبات في تولي مهام قيادية ومن المرشحات السياسيات يعززن مهاراتهن في القيام بحملات انتخابية وغيرها من المهارات

قيام 41 بلدا بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين وميزانيات مراعية للمنظور الجنساني

39 استراتيجية إنمائية وطنية إضافية تشمل محاور تركز على المساواة بين الجنسين

التمكين الاقتصادي

قيام 44 من البلدان، يعيش فيها ما عدده 1,6 بليون من النساء والفتيات، بتعزيز بيئاتها القانونية والتنظيمية والسياساتية ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة

008 1 من الحكومات والشركات والمنظمات الدولية تفتح أسواقا مهمة للنساء من خلال وضع وتنفيذ سياسات تنص على إعطاء الأولوية للشراء من الشركات المملوكة للنساء

357 4 شركة من القطاع الخاص توقع على مبادئ تمكين المرأة

التنسيق في الأمم المتحدة

توحيد معايير إدماج المنظور الجنساني في جميع الوظائف الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة من خلال إطار المساءلة في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP 2.0)، وذلك بمشاركة 71 كياناً من كيانات الأمم المتحدة

النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تقوم سنويا بإعداد تقارير عن سجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة ترتفع من 7 في المائة في عام 2018 إلى 47 في المائة في عام 2021

الجهود المشتركة المبذولة لتعزيز المنظور الجنساني في النداء الثاني للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19، من خلال مؤشر المساواة بين الجنسين، يسفر عن وصول نسبة الاعتمادات المخصصة إلى 64 في المائة من إجمالي التمويل (مقابل 5 في المائة في النداء الأول)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعلنان في عام 2021 عن أول لوحة متابعة بشأن التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لتوحيد أحدث البيانات المتاحة من 38 كيانا من كيانات الأمم المتحدة عن التكافؤ بين الجنسين

أكثر من 30 فريقا قطريا للعمل الإنساني تشارك سنويا في إعداد التقارير المتعلقة بإطار المساءلة عن المسائل الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

الشراكات والاتصالات

إعلان أكثر من 2,4 مليون التزام فردي من الرجال والفتيان في إطار حملة الرجل نصير المرأة (HeForShe)

أعضاء تحالف كسر القوالب النمطية يمثلون حاليا 217 شركة حول العالم، مع تخصيص مبلغ نصف تريليون دولار سنويا للإعلانات على الصعيد العالمي

عدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي يرتفع من 8,2 ملايين متابع إلى 12,5 مليون متابع

بالنسبة لمنتدى جيل المساواة، تحقيق 30 بليون مشاهدة عبر التغطية المكتسبة في وسائل الإعلام، و 1,2 بليون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأكثر من 4 ملايين مشاهدة لفيديو الحملة

إعلان أكثر من 000 1 التزام في مجالات السياسات أو البرامج أو الدعوة أو التزامات مالية لتحالفات العمل الستة في منتدى جيل المساواة

ثالثا- تقييم النتائج الإنمائية، بما في ذلك النفقات البرنامجية وأنواع المساهمات

13 - في السنة الأخيرة من الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021، قدمت الهيئة الدعم إلى 98 بلدا وإقليما، بما في ذلك بلدان مرتفعة الدخل، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتم تحقيق 77 في المائة من الأهداف المحددة على مستوى النواتج. وتحقق أداء جيد (في حدود 10 في المائة من الأهداف) بالنسبة لـ 91 في المائة من المؤشرات على مستوى نتائج الإنجازات الإنمائية (تحقق 78 في المائة من الأهداف) (الشكل 1).

الشكل 1

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2021

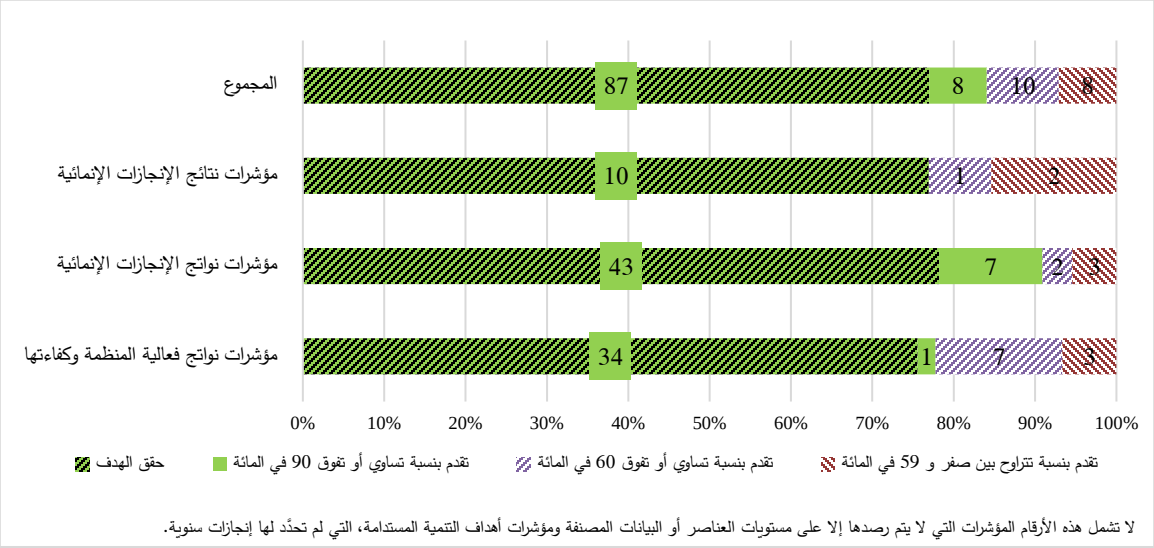

لا تشمل هذه الأرقام المؤشرات التي لا يتم رصدها إلا على مستويات العناصر أو البيانات المصنفة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي لم تحدَّد لها إنجازات سنوية.

ألف - النتيجة 1: تعزيز وتنفيذ مجموعة شاملة وديناميةمن القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

عدد البلدان والأقاليم المشمولة	مجموع النفقات
عام 2021: 42	عام 2021: 33,74 مليون دولار

تساهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة

الشكل 2: النتيجة 1

التقدم المحرز في تحقيق أهداف عام 2021

النواتج		المؤشرات	
1	115 في المائة	1-1-1	83 في المائة
		2-1-1	97 في المائة
		3-1-1	131 في المائة
		4-1-1	150 في المائة
2	98 في المائة	1-2-1	100 في المائة
		2-2-1	95 في المائة
3	147 في المائة	1-3-1	147 في المائة

■ تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90 في المائة ■ تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60 في المائة ■ تقدم بنسبة تتراوح بين صفر و 59 في المائة

14 - خلال الخطة الاستراتيجية 2018-2021، ظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدم دعما رفيع المستوى إلى الدول الأعضاء في تعزيز المعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وترجمتها إلى قوانين وسياسات وطنية. فقد قدمت الهيئة الدعم في بناء القدرات، وقامت بتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة، وأسدت المشورة الفنية السياساتية في العمليات الحكومية الدولية. وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 91 في المائة خلال الفترة 2018-2021 (115 في المائة في عام 2021).

15 - وأوضحت عملية استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده استمرار أهمية إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتزام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بترجمته إلى قوانين وسياسات وبرامج على الصعيد الوطني على نطاق مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. ومن أجل القيام بعملية الاستعراض والتقييم، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إجراء مشاورات وطنية وإقليمية ومنتديات شبابية، وقدمت الدعم في إعداد 118 تقريرا وطنيا عن استعراض وتقييم منهاج العمل، أصدرت الهيئة على أساسها تقريرا تجميعيا للأمين العام يحدد 8 أولويات شاملة من أجل التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين. وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مع شركاء الأمم المتحدة وجميع اللجان الإقليمية، وقدمت الدعم في تنظيم مناسبات مثل جلسة الاستماع التي عقدها رئيس الجمعية العامة لأصحاب المصلحة المتعددين.

16 - وفي عام 2021، كان الأداء على مستوى النتائج، الذي يعتمد على المناخ السياسي على الصعيد العالمي، متفاوتا. فقد جسدت الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة ما نسبته 87 في المائة من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويتضمن معارف وأدلة قوية (مقابل 100 في المائة في عام 2018). وأُدمج منظور جنساني في خمسة وأربعين في المائة من جميع قرارات الجمعية العامة (وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2018). وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أدمجت الاعتبارات الجنسانية في 75 في المائة من عمليات الاستعراض الوطني الطوعي (مقابل 81 في المائة في عام 2018).

17 - وظل مستوى رضا الدول الأعضاء عن الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك الدعم المقدم لاجتماعات دورات لجنة وضع المرأة خلال جائحة كوفيد-19، ثابتا (77 في المائة في

عام 2018، و 76 في المائة في عام 2021). وازدادت عمليات التسجيل لدى اللجنة من جانب ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بما نسبته 25 في المائة من عام 2018 إلى عام 2021. ففي عام 2021، سجل أكثر من 000 10 ممثل من المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أسماءهم لحضور الدورة الرسمية للجنة، التي عُقد معظمها عبر الإنترنت. وعُقدت 292 جلسة حوار، وأنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منصات للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم للمساهمة في مناقشات السياسات العالمية (45 في عام 2018)، وذلك أساسا بهدف دعم منتدى جيل المساواة.

18 - وعقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أربع جلسات إحاطة مواضيعية في عام 2021 (مقابل ست جلسات في عام 2018) مع مجموعة من الهيئات الحكومية الدولية، وقدمت مدخلات موضوعية تتعلق بنتائجها، بما في ذلك بشأن تمويل التنمية وبرنامج العمل المقبل لأقل البلدان نموا.

19 - وعززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجسيد الاعتبارات الجنسانية في عمل مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل ولدعم عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وواصلت الهيئة تعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق. وشمل ذلك دعم البلدان في تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستعداد لإجراء حوارات مع اللجنة، ومتابعة الملاحظات الختامية، ودعم المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ففي عام 2021، قدمت الهيئة الدعم في 100 في المائة من تقارير الأفرقة القطرية المقدمة إلى اللجنة (مقابل 83 في المائة في عام 2018)، بما في ذلك عن طريق تنسيق عملية إعداد التقارير وقيادتها.

20 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعوة إلى تجسيد الاعتبارات الجنسانية بصورة أقوى في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. وبالشراكة مع مركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عقدت الهيئة حوارات بين الأطراف في الاتفاقية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الاعتبارات الرئيسية للمساواة بين الجنسين. وقُدمت إلى الأطراف التوصيات المنبثقة من هذه الحوارات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بأي هدف من الأهداف الخاصة بالمسائل الجنسانية الواردة في الإطار، وذلك لإثراء مناقشاتها في الدورات الرسمية لهيئات اتفاقية التنوع البيولوجي.

21 - وفي إطار مواصلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملها المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قدمت الهيئة الدعم التقني في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في الاتفاقية، ولا سيما في إعداد القرار المتعلق بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ. وبالاستفادة من المساهمات الفنية المقدمة في السنوات الماضية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنشاط وضع خطة عمل المسائل الجنسانية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للفترة 2020-2024 وخطة عمل المسائل الجنسانية لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال تقديم إسهامات خطية، والتعاون مع أمانتي الاتفاقيتين، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية للأطراف فيهما.

22 - وعلى مدى فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الخبرة التقنية إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، وأقامت شراكات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني لتعزيز الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وظهرت مصاعب فرضتها

حالات تأجيل أو إلغاء اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء بسبب كوفيد-19، لا سيما وأن الاجتماعات الافتراضية تقلل من فرص المشاركة الهادفة للممثلين الحكوميين والممثلين الآخرين. وتعتمد النتائج التي تتحقق في إطار هذه النتيجة على مستوى دعم تعددية الأطراف والإرادة السياسية لتعزيز المعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نطاق طائفة من المواضيع. وكإحدى أولويات الخطة الاستراتيجية 2022-2025، ستعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها لدعم الدول الأعضاء في ترجمة القواعد والمعايير العالمية إلى قوانين وسياسات وطنية.

باء - النتيجة 2: تؤدي المرأة دورا قياديا في نُظُم الحكم وتشارك فيها وتستفيد منها على قدم المساواة

عدد البلدان والأقاليم المشمولة
عام 2021: 81

مجموع النفقات
عام 2021: 81,01 مليون دولار

تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية

الشكل 3: النتيجة 2

التقدم المحرز في تحقيق أهداف عام 2021

النواتج		المؤشرات	
4	125 في المائة	2-4-1	140 في المائة
		2-4-2	96 في المائة
		2-4-3	114 في المائة
		2-4-4	150في المائة
5	126 في المائة	2-5-1	124 في المائة
		2-5-2	105 في المائة
		2-5-3	150 في المائة
		2-5-4	113 في المائة
		2-5-4	150 في المائة
6	150 في المائة	2-6-1	150 في المائة
		2-6-2	150 في المائة
		2-6-3	150 في المائة
		2-6-4	150 في المائة
7	150 في المائة	2-7-1	150 في المائة
		2-7-2	150 في المائة
		2-7-3	150 في المائة

■ تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90 في المائة ■ تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60 في المائة ■ تقدم بنسبة تتراوح بين صفر و 59 في المائة

23 - على الرغم من إحراز بعض التقدم، حقق عدد قليل من البلدان التكافؤ بشغل النساء 50 في المائة من المناصب التي يجري شغلها عن طريق الانتخاب، ولا يزال عدم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في القوانين

والسياسات والميزانيات يعوق الإعمال الكامل لحقوق النساء والفتيات. وبينما طرحت جائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء لدمج أولويات المساواة بين الجنسين في خطط وميزانيات التصدي للجائحة والتعافي منها. ودفعت الهيئة بعجلة التقدم في إطار هذه النتيجة من خلال دعم الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لجعل المؤسسات والقوانين تقدم أداء أفضل بالنسبة إلى النساء والفتيات، والمساهمة في توفير إحصاءات جنسانية جيدة وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك لأغراض الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

24 - وبلغ معدل تحقيق النواتج 138 في المائة في المتوسط خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021 (138 في المائة في عام 2021). ومكّنت الإرادة السياسية في بعض البلدان من تحقيق إنجازات كبيرة في تسريع وتيرة الإصلاحات القانونية والسياساتية.

25 - وفي الفترة 2018-2021، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات على مستوى العالم من 23,4 في المائة إلى 26,2 في المائة، مع زيادة عدد البلدان التي حققت برلماناتها التوازن بين الجنسين بمقدار ثلاثة أضعاف. وحتى عام 2021، أبلغ 135 بلدا ومنطقة عن بيانات تتعلق بتمثيل المرأة في الهيئات التداولية المحلية المنتخبة، مما يدل على إحراز تقدم كبير من حيث توافر البيانات. ومع ذلك، كان التقدم المحرز في تمثيل المرأة في الهيئات المحلية متفاوتا، حيث بلغت نسبة تمثيلها 40 في المائة فأكثر في 22 بلدا فقط، في حين ظلت النسبة دون الـ 10 في المائة في 14 بلدا. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الفترة 2018-2021 في 24 قانونا (3 قوانين في عام 2021) تعزز التوازن بين الجنسين في الانتخابات والهيئات المقرِّرة. ويعزى تباطؤ التقدم المحرز في الفترة 2019-2020 إلى تضارب الأولويات التي تركز على كوفيد-19 في البرلمانات. وتوفر الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، التي دعت إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين بنسبة 50/50 في المناصب التي يجري شغلها بالانتخاب، إلى جانب دعوة الأمين العام للعمل في هذا المجال الواردة في تقريره المعنون خطتنا المشتركة، زخما قويا لإحراز تقدم في المستقبل بشأن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في صنع القرار.

26 - وتجاوزت الهيئة الهدف المتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المراعية للمنظور الجنساني؛ فمنذ عام 2018، أُدمجت المساواة بين الجنسين في 39 استراتيجية (8 استراتيجيات في عام 2021)؛ وتم الحفاظ على إحراز تقدم مستمر، مع قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز التحليل الجنساني لسبل التصدي لجائحة كوفيد-19.

27 - ووسعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نطاق البيانات القابلة للمقارنة بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني من خلال رصد المؤشر 5-ج-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتظهر البيانات الواردة من 105 من البلدان والمناطق أن 26 في المائة منها لديها نظم لتتبع مخصصات الميزانية المراعية للمنظور الجنساني، وأن 59 في المائة لديها بعض خصائص تلك النظم. وتحدد البياناتُ التقدمَ المحرز إلى حد ما في إدماج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في المعايير/المبادئ التوجيهية للمالية العامة، وتُظهر المجالات التي تتطلب دعما مكثفا، بما في ذلك التقييمات ومراجعة الحسابات لمخصصات الميزانية المراعية للمنظور الجنساني، وهو العمل الذي ستعتمد عليه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

28 - وفي الفترة من 2018 إلى 2021، وكجزء من الشراكة الصحية السداسية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن تعزيز صحة المرأة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للنساء والفتيات في 39 بلدا للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما (متزوجات أو مرتبطات بقرين) ويتخذن قراراتهن بأنفسهن بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية 56,7 في المائة (مقابل 51,8 في المائة في عام 2017). وسيتطلب تحقيق الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 مضاعفة الجهود لإزالة العوائق الجنسانية التي تحول دون الحصول إلى الخدمات، بما في ذلك المعايير الاجتماعية الرجعية والسياسات التمييزية، وهما أولويتان من أولويات الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

29 - ووسعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نطاق البيانات القابلة للمقارنة بشأن الأطر القانونية التي تعزز المساواة بين الجنسين من خلال رصد المؤشر 5-1-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتظهر البيانات الواردة من 95 بلدا إحراز بعض التقدم. فخلال الفترة 2018-2021، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لأكثر من 760 مبادرة للإصلاح التشريعي (232 مبادرة في عام 2021)، يعالج أكثر من 50 في المائة منها قوانين تمييزية، وقد اعتُمد 60 في المائة منها. وستسهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ نداء الأمين العام *إلى العمل من أجل حقوق الإنسان* ووثيقة *خطتنا المشتركة*، من خلال مواصلة هذا العمل في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

30 - وتعزّزت النتائج على صعيدي الأثر والإنجازات من خلال الأداء القوي على نطاق جميع النواتج. فخلال الفترة 2018-2021، استفادت أكثر من 500 35 امرأة (500 11 امرأة في عام 2021) من بناء المهارات في مجالي القيادة السياسية وإدارة الحملات الانتخابية، وتم وضع 131 من السياسات والأدوات المبتكرة للتصدي للعنف ضد المرأة في المجال السياسي (40 في عام 2021). واسترشدت التشريعات التي تجرم العنف ضد المرأة في المجال السياسي في البرازيل والسلفادور بأنشطة التوعية لأصحاب المصلحة المتعددين، وفي غواتيمالا أصدرت المحكمة الانتخابية بروتوكولاً للتصدي للعنف ضد نساء الشعوب الأصلية.

31 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع وتنفيذ 56 خطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين، وفي تقدير تكاليف تلك الخطط، خلال الفترة 2018-2021 (13 في عام 2021). وساعد تعزيز قدرات 65 وزارة من وزارات المالية (14 وزارة في عام 2021) في إدماج المنظور الجنساني في نظم إدارة المالية العامة. واستجابةً لتوصية صادرة عن تقييم مؤسسي بشأن زيادة التفاعل مع المنظمات النسائية، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرات 865 منظمة نسائية في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني (299 منظمة في عام 2021)[5]. وأدى تعزيز الخبرات والمعارف المتعلقة بالشؤون الجنسانية في هيئات التنسيق الوطنية المعنية بالإيدز في 54 بلدا (15 بلدا في عام 2021) إلى زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

32 - وبين عامي 2018 و 2021، طورت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرات 480 103 من الجهات الفاعلة في قطاعي العدالة الرسمي وغير الرسمي (481 68 في عام 2021)، بما في ذلك بهدف تعزيز

التعاون بين نظامي العدالة العرفي والرسمي في أوروغواي والفلبين وكينيا، وحصلت أكثر من 145 292 امرأة على خدمات المساعدة القانونية المراعية للمنظور الجنساني (708 46 امرأة في عام 2021).

33 - ومنذ عام 2017، وبفضل برنامج للمرأة حساب (Women Count)، أصبحت الأنظمة الإحصائية أكثر استجابة لمتطلبات البيانات الجنسانية. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 31 دراسة استقصائية (9 في عام 2021) وعززت أنظمة البيانات الوطنية لزيادة معدل توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المراعية للاعتبارات الجنسانية من 26 إلى 40 في المائة. ويتوفر الآن المزيد من البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 5-1-1 و 5-2-12 و 5-4-1 و 5-5-1 ب و 5-ج-1، ويتم تضمينها بشكل روتيني في عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة العالمية والإقليمية والوطنية. وأدمج 30 بلدا منظوراً جنسانيًا في استراتيجياتها الإحصائية (10 بلدان في عام 2021)؛ وتم تعزيز آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين في 48 بلدا (13 بلدا في عام 2021)؛ وزادت قدرات 634 33 من منتجي البيانات ومستخدميها (050 4 في عام 2021)؛ وتم إصدار 56 تقريرا وطنيا (17 في عام 2021) عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني.

34 - ومن خلال أداة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتتبُّع السياسات المتعلقة بكوفيد-19، وإجراء 78 تقييما جنسانيا سريعا بشأن آثار كوفيد-19 على النساء والفتيات، تم تسليط الضوء على طرائق استجابة البلدان؛ ونتيجة لذلك، اعتمد أكثر من 20 بلدا سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية. ففي شيلي، اعتُمدت إعانات لدعم العاملات في مجال تقديم الرعاية للأطفال الصغار، إلى جانب دعم النساء رائدات الأعمال.

35 - وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتسريع وتيرة التقدم في النهوض بتولي المرأة لأدوار قيادية ومشاركتها في الحكم وصنع القرار، بغية تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. ومن التحديات المطروحة أيضا عدم كفاية التمويل المخصص لجهود المساواة بين الجنسين، وانعدام القدرات التقنية، ووجود قوانين ومؤسسات تمييزية، وضعف النظم الإحصائية، وعدم الانتظام في إنتاج الإحصاءات الجنسانية ومحدودية استخدام هذه الإحصاءات، وفتور الإرادة السياسية. والحالة هذه، تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكثيف عملها بشأن تمويل المساواة بين الجنسين، وكذلك بشأن الإحصاءات والمعارف الجنسانية في خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تمويل المساواة بين الجنسين

تعتبر الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 تمويل المساواة بين الجنسين عاملا بالغ الأهمية لتنفيذ السياسات، وتشدد على ضرورة مواءمة موارد القطاعين العام والخاص مع الأولويات الوطنية في الأمور الجنسانية. وفي إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى وزارات المالية ووزارات قطاعات أخرى والمنظمات النسائية في أكثر من 70 بلدا للأخذ بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني ورصدها وتوسيع نطاقها. ومن خلال رصد مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-ج-1، أنشأت الهيئة قاعدة بيانات للميزنة المراعية للمنظور الجنساني بتمثيلية عالمية، حيث تشمل 105 من البلدان.

وبناء على هذا السجل الحافل، ومن خلال تجديد التركيز على الاستثمار من منظور مراعاة الاعتبارات الجنسانية، ستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومات لإعادة توجيه سياساتها المالية

واجتذاب رأس المال الخاص والاستثمارات الخاصة للقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين. وستتحقق النتائج عن طريق ترسيخ الأبعاد الجنسانية فيما يتعلق بالمالية العامة من قوانين وسياسات ومعايير، وإدماج المساواة بين الجنسين في نظم إدارة المالية العامة، وتعزيز البنية التحتية لأسواق رأس المال من أجل تيسير الاستثمار المراعي للاعتبارات الجنسانية، ودعم الأدوات المالية التي تركز على المنظور الجنساني لتحفيز تمويل المساواة بين الجنسين وزيادة حجمه وجودته.

توسيع نطاق عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الإحصاءات والمعارف الجنسانية

بناء على النتائج القوية التي حققها برنامج 'للمرأة حساب' (Women Count)، رُفع مستوى الإحصاءات والمعارف الجنسانية باعتبارها نتيجة عامة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، الأمر الذي أدى إلى تحوُّل في هيئة الأمم المتحدة للمرأة قائم على بيانات وأدلة ومعارف.

ويجري حاليا توسيع نطاق برنامج 'للمرأة حساب' ليشمل أكثر من 70 بلدا، وسيكون أداة بالغة الأهمية تمكِّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحقيق نتائج عالية الجودة وقائمة على الأدلة وعلى نطاق أوسع بكثير. وبفضل زيادة إنتاج البيانات، سوف يتسنى رصد أهداف التنمية المستدامة؛ وسيتعزَّز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة من خلال العمل المشترك في جمع البيانات وتحليلها والبحث فيها، ولاسيما البيانات المتعلقة بأكثر الفئات ضعفا؛ وبفضل الدعم المقدم للبلدان سيتسنى استخدام البيانات والبحوث في وضع السياسات والبرامج، بما في ذلك في أوقات الصدمات والأزمات وحالات الطوارئ.

وسيشجع برنامج 'للمرأة حساب' أيضا على زيادة استخدام البيانات من خلال تحسين التفاعل مع المستعملين وتعزيز قاعدة البيانات المركزية لبرنامج 'للمرأة حساب' والاستفادة منها باعتبارها موردا متكاملا للبيانات والأدلة والمعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإسهاما رئيسيا في استراتيجية الأمين العام للبيانات.

جيم - النتيجة 3: تمتع المرأة بدخل مضمون وعمل لائق واستقلالية اقتصادية

عدد البلدان والأقاليم المشمولة	مجموع النفقات
عام 2021: 64	عام 2021: 63,30 مليون دولار

تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية

الشكل 4: النتيجة 3

التقدم المحرز في تحقيق أهداف عام 2021

النواتج		المؤشرات	
8	123 في المائة	1-8-3	98 في المائة
		2-8-3	91 في المائة
		3-8-3	100 في المائة
		4-8-3	150 في المائة
		5-8-3	150 في المائة
		6-8-3	150 في المائة
9	138 في المائة	1-9-3	150 في المائة
		2-9-3	150 في المائة
		3-9-3	150 في المائة
		4-9-3	150 في المائة
		5-9-3	91 في المائة
10	99 في المائة	1-10-3	140 في المائة
		2-10-3	121 في المائة
		3-10-3	36 في المائة

■ تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90 في المائة ■ تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60 في المائة ■ تقدم بنسبة تتراوح بين 0 و 59 في المائة

36 - لقد ذهبت جائحة كوفيد-19 بعقود من التقدم المحرز في مشـــاركة المرأة في القوى العاملة، حيث استبعدت ملايين النساء من سوق العمل. ففي عام 2019، كانت 398,5 مليونا من النساء والفتيات يعشن على أقل من 1,90 دولار في اليوم، وأشـــارت التقييمات إلى أن هذا العدد بلغ 435 مليونا في عام 2021. وقد أدى هذا النزول في منحنى التقدم المحرز في القضاء على الفقر المدقع إلى زيادة كبيرة في الطلب على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار هذه النتيجة خلال فترة الخطة الاســتراتيجية 2018-2021. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتحليل التدابير الســياســية الرامية إلى التصــدي لجائحة كوفيد-19 وتبين أنه يمكن أن يتخلص أكثر من 150 مليون امرأة وفتاة من الفقر إذا قامت الحكومات بتحسين فرص الحصول على التعليم وخدمات تنظيم الأسرة، وضمنت الإنصاف والمساواة في الأجور، ووسعت من نطاق التحويلات الاجتماعية بحلول عام 2030.

37 - وتجاوزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأهداف بتحقيق النواتج خلال الفترة 2018-2021 بنســبة متوسطها 123 في المائة (123 في المائة عام 2021). وتحقق ذلك عن طريق تعزيز تقديم المشورة التقنية وبناء القدرات، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء، من أجل معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية التي تواجهها النساء والفتيات والتي تفاقمت بسبب كوفيد-19.

38 - وفي عام 2020، لم يكن متاحا سوى لـــ 46,9 في المائة من سكان العالم أن يحصلوا على نوع واحد على الأقل من اســـتحقاقات الحماية الاجتماعية. ولم يكن ســـوى 23 في المائة من تدابير الحماية

الاجتماعية والتدابير المتعلقة بسوق العمل التي اتخذت على صعيد العالم من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 مراعية للاعتبارات الجنسانية. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعطاء الأولوية لدعم الحكومات في اتخاذ تدابير مراعية للمنظور الجنساني للتعافي من جائحة كوفيد-19 والقيام باستثمارات في مجال الحماية الاجتماعية لصالح المرأة ضمن الخطة الاستراتيجية 2022-2025.

39 - ولئن كان من الصعب تقييم التقدم المحرز في مجال الحقوق في الأراضي بسبب ندرة البيانات، فقد أشار تقييم شمل 32 بلدا بين عامي 2014 و 2020 إلى أن 39,6 في المائة فقط من النساء العاملات في مجال الزراعة يمتلكن أراض و/أو يتمتعن بحقوق مضمونة في الأراضي. ولا يزال ضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بشأن الحصول على الأراضي واستخدامها والاستفادة منها أولوية حاسمة ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها.

40 - وحتى عام 2020، لم تكن نسبة الشركات التي توجد نساء ضمن مالكيها سوى 34,9 في المائة على صعيد العالم، مع تباين كبير من إقليم لآخر. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعطاء الأولوية لمباشرة المرأة للأعمال الحرة من خلال تدخلات تفضي إلى التغيير خاصة بكل سياق، بما في ذلك المشتريات المراعية للمنظور الجنساني.

41 - وعلى مستوى النواتج، دعمت الهيئة 008 1 من الحكومات والشركات والمنظمات الدولية لوضع و/أو تنفيذ سياسات مراعية للمنظور الجنساني في مجال المشتريات، مما أسهم بشكل كبير في فتح الأسواق أمام النساء (509 في عام 2021 وحده). وساعدت أنشطة الدعوة والشراكات (بما في ذلك الشراكة مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة) والمعارف الناتجة عن برنامج حفز تكافؤ الفرص لصاحبات الأعمال على تسريع وتيرة التغييرات في هذا المجال من مجالات العمل.

42 - واستفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التكنولوجيا لتوسيع نطاق وصول المرأة إلى الأسواق، بوسائل منها برنامج "الشراء من النساء" (Buy from Women). ففي كوت ديفوار و كوستاريكا، مكنت منصة التجارة الإلكترونية النساء صاحبات الأعمال ومنظمات الشعوب الأصلية من توليد الدخل أثناء الجائحة. ولأسباب تعود في جانب منها إلى كوفيد-19، أرجأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إطلاق البرنامج في عدة بلدان، ولذلك تحقق هدفها.

43 - ومن خلال أنشطة الدعوة المتضافرة والأدوات الجديدة والتوجيه المحلي، اكتسبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عددا كبيرا من الموقعين الجدد بلغ 357 4 موقعا (615 1 في عام 2021) على مبادئ تمكين المرأة في 150 بلدا بين عامي 2018 و 2021.

44 - وبفضل ما قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها مشاركة في رعاية 3 مؤشرات متعلقة بالتمكين الاقتصادي مستمدة من *إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19*، من دعم فني ودعم في مجال بناء القدرات إلى الحكومات لتمكينها من تقييم آثار كوفيد-19 وتعزيز التعافي، تم وضع و/أو تنفيذ 53 سياسة مراعية للمنظور الجنساني في مجال الاقتصاد الكلي (14 في عام 2021)، و 41 حزمة من الحوافز المالية مراعية للمنظور الجنساني (22 في عام 2021)، وتعزيز القدرات في 21 بلدا لتنفيذ السياسات المتعلقة بتمكين المرأة (15 في عام 2021). ففي المغرب، أتاحت مبادرة مشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية تعزيز قدرات واضعي السياسات لتنفيذ حزمة حوافز مالية توفر للنساء الفقيرات تحويلات نقدية. وساندت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات مماثلة

في موزامبيق ونيبال. وفي ألبانيا، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلا للحيز المالي للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، بالاشتراك مع اليونيسف.

45 - وخلال الفترة 2018-2021، ساعدت المشورة السياساتية والتقنية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الحكومات، بشأن أمور منها التكاليف المقدرة والعوائد الاقتصادية للاستثمارات العامة في اقتصاد الرعاية (بالشراكة مع منظمة العمل الدولية) وتقييم مساهمات أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الاقتصاد (بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا)، على وضع و/أو تنفيذ 114 قانونا وسياسة تعزز فرص حصول المرأة على العمل اللائق، بما في ذلك تقديم منح للمؤسسات التجارية التي تملكها النساء (55 في عام 2021)، و 85 قانونا ولائحة بشأن اقتصاد الرعاية (45 في عام 2021)، و 69 قانونا وسياسة بشأن أنظمة الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك التحويلات النقدية إلى العاملين في القطاع غير النظامي والمهاجرين والعمال المنزليين المتأثرين بكوفيد-19 (19 في عام 2021). وأتاحت الأدوات السياساتية التي وضعت في عام 2020 تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 في السنة الأخيرة. ففي مولدوفا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدخال تعديلات على قوانين العمل والتعليم تقتضي إنشاء مراكز مجتمعية لرعاية الأطفال.

46 - وساعدت جهود الدعوة التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدعم الفني الذي قدمته للحكومات والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الوطنيين على وضع و/أو تنفيذ 131 سياسة جديدة أو محسنة تراعي المنظور الجنساني بشأن حقوق المرأة في الأراضي وتأمين حيازتها خلال الفترة 2018-2021 (20 في عام 2021). وبالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قدمت الهيئة الدعم إلى أكثر من 893 447 امرأة ريفية لزيادة إمكانية حصولهن على الموارد الإنتاجية واستخدامها والتصرف فيها في الفترة 2018-2021 (108 62 نساء ريفيات في عام 2021، من بينهن 953 1 مهاجرة و 438 17 ممن تتراوح أعمارهن بين 18 و 30 سنة). وفي أوغندا وفيتنام، قدمت الهيئة الدعم إلى النساء الريفيات من خلال زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات الزراعية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك نظم الري التي تعمل بالطاقة الشمسية، مما أدى إلى تنويع سبل العيش وزيادة الدخل.

47 - وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بأن التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة أمران متشابكان، لا تزال هناك ثغرات تتجلى في قلة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جهود التعافي من كوفيد-19. أما الدروس المستفادة مما قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أنشطة في مجال الدعوة القائمة على الأدلة وفي دعم السياسات المتكاملة الرامية إلى وضع النساء والفتيات في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، فسيُعمل بها في الخطة الاستراتيجية 2022-2025.

حتى لا يترك الركب خلفه أحدا

كان مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب مبدأ شاملا في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2018-2021. ووضعت الهيئة توجيهات معيارية، وقدمت مشورة سياساتية وتنفيذية، وقامت بمبادرات قائمة على المعرفة لتنمية القدرات، منها مجموعة أدوات عالمية ودليل مرجعي بشأن التقاطعية (Global Toolkit and Resource Guide on Intersectionality) لدعم مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بكيفية تنفيذ نهج متعدد الجوانب بفعالية، وسلسلة معنونة "اعرف حقوقك" (Know

Your Rights Series)، وقائمة مرجعية بالقضايا الجنسانية والإعاقة في سياق كوفيد-19 (COVID-19 Gender and Disability Checklist) لمنع العنف الجنساني ضد النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة الخارجين عن التنميطات الجنسانية وللتصدي لهذا النوع من العنف.

ففي المكسيك، قبل الانتخابات دون الوطنية لعام 2021، تعاون المعهد الانتخابي في واهاكا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إعداد تدريب متخصص، منظم في وحدات، لتعزيز قدرات أكثر من 180 من القيادات السياسية والمدنية وموظفات الخدمة المدنية المحلية من نساء الشعوب الأصلية والنساء المكسيكيات المنحدرات من أصل أفريقي وذلك في العمل السياسي ومنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له.

وفي الفترة من 2018-2021، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لما عدده 000 45 من النساء الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية لتحسين قدراتهن القيادية وسبل وصولهن إلى دوائر اتخاذ القرار (000 7 في عام 2021). وفي أوكرانيا، انضمت النساء الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية في أربع مناطق إلى مجالس التنسيق الإقليمية المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وشاركن في وضع الخطط والميزانيات المحلية.

وستقوم الهيئة، في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بوضع استراتيجية تنفيذية شاملة تضمن العمل وفق نهج متسق لا يبقى معه أحد خلف الركب.

دال - النتيجة 4: تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من جميع أشكال العنف

عدد البلدان والأقاليم المشمولة	مجموع النفقات
عام 2021: 67	عام 2021: 127,04 مليون

تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية

الشكل 5: النتيجة 4

التقدم المحرز في تحقيق أهداف عام 2021

النواتج		المؤشرات	
11	129 في المائة	4-11-1	150 في المائة
		4-11-2	120 في المائة
		4-11-3	115 في المائة
		4-11-4	90 في المائة
		4-11-5	150 في المائة
		4-11-6	95 في المائة

114 في المائة	6-11-4		
124 في المائة	6-11-4		
149 في المائة	6-11-4		
100 في المائة	6-11-4		
150 في المائة	7-11-4		
140 في المائة	1-12-4	96 في المائة	12
150 في المائة	2-12-4		
57 في المائة	3-12-4		
36 في المائة	4-12-4		

تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90 في المائة تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60 في المائة تقدم بنسبة تتراوح بين 0 و 59 في المائة

48 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة كبيرة في مخاطر تعرض النساء والفتيات للعنف في الحياة الخاصة والحياة العامة وفي الفضاء الإلكتروني، وكشفت عن مواطن ضعف هيكلية مستعصية في أنظمة تلبية احتياجات الناجيات وسلطت الضوء على هشاشة وضعهن الاقتصادي. وأثرت القيود المستمرة في الفضاءات العامة على مبادرات الوقاية وأبطأت التقدم في بعض مجالات النتائج المتعلقة بسلامة المرأة. واستجابة لذلك، كثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جهودها للتصدي لهذا التصعيد في العنف، بسبل منها اتخاذ تدابير مبتكرة لتكييف الاستجابات وزيادة الموارد التي يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني بكل مرونة، لا سيما المنظمات المعنية بحقوق المرأة باعتبارها أول الجهات المتدخلة.

49 - ونتيجة لذلك، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة معظم أهدافها المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021، بل وتجاوزتها في كثير من الحالات. وتأتى إحراز تقدم جيد على مستوى النتائج من الأداء القوي في غالبية النواتج، حيث بلغ معدل الإنجاز في المتوسط 121 في المائة للفترة 2018-2021 (116 في المائة عام 2021).

50 - وأسفر العمل المشترك مع منظمة الصحة العالمية وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن منهجية جديدة تساعد على إعداد تقديرات عالمية وإقليمية وقطرية قابلة للمقارنة لمعدلات العنف البدني والجنسي على يد العشير، مما يتيح فهما أكبر لمدى انتشار هذا النوع من العنف وطبيعته وتأثيره، وكيف يمكن أن يختلف باختلاف البيئات ويتغير بمرور الوقت. وتشير البيانات من مختلف مناطق العالم إلى تراجع في تقبُّل ضرب الزوجات، وهو تطور ساهمت فيه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال برامج وقائية شاملة قائمة على الأدلة، وتغيير المعايير الاجتماعية، وإشراك الرجال والفتيان.

51 - وارتفاع عدد النساء اللاتي يلتمسن المساعدة من مقدمي الخدمات، لا سيما في قطاعي الشرطة والعدل، يعود جزئيا إلى تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء المؤسسات، وتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القوانين، ووضع توجيهات جديدة لمعالجة الثغرات الحرجة. وفي إطار المبادرة العالمية للمدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة، للفترة 2018-2021، أسفرت الحملة التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التوعية وتعزيز الدعم الفني عن قيام 43 مدينة (16 في عام 2021) بإعداد وإتاحة بيانات عن معدل انتشار التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة.

52 - وفي الفترة 2018-2021، وبفضل مواصلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها في مجالات الدعوة والدعم التقني وإنتاج المعارف وإجراء حوارات بشأن السياسات، قام 22 بلدا (17 في عام 2021) بسن أو تعزيز تشريعات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في الفضاءات الخاصة والعامة؛ واعتمد 12 بلدا (5 في عام 2021) تشريعات لمنع جرائم قتل الإناث والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وجبر الأضرار الناجمة عنها.

53 - وأتاحت هذه الفترة أيضا فرصا فريدة للدفع بعجلة التغيير المفضي إلى التحول، لا سيما من خلال قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنظيم منتدى جيل المساواة. وانضم أكثر من 400 من أصحاب الالتزامات إلى تحالف العمل المعني بالعنف الجنساني. وفي عام 2021، تلقى 089 782 41 شخصا في 68 بلدا وإقليما منحا بلغ مجموعها 74,7 مليون دولار في إطار مشاريع يدعمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

54 - وفي عام 2021، أتاحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للشركاء الوطنيين في بنغلاديش ونيبال والهند، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أول فرصة من نوعها لتكوين رؤية مشتركة ومنسقة لبرامج الوقاية الفعالة القائمة على الأدلة.

55 - وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى 38 بلدا (9 في عام 2021) لوضع و/أو تحسين المبادئ التوجيهية والبروتوكولات وإجراءات التشغيل الموحدة بشأن توفير خدمات جيدة للناجيات. وبالتعاون مع الرابطة الدولية للشرطة النسائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أصدرت الهيئة دليل خدمات الشرطة المراعية للمنظور الجنساني للنساء والفتيات ضحايا العنف، وهو أداة أساسية تعالج أوجه القصور في التحقيقات التي تُجرى في حوادث العنف ضد النساء والفتيات من خلال نُهج تتمحور حول الناجيات.

56 - وأشرفت الهيئة بين عامي 2018 و 2021 على إقامة 56 من الشراكات لمدن وأماكن عامة آمنة (17 شراكة في عام 2021) بهدف منع العنف الجنسي في الأماكن العامة والتصدي له. ففي إدمونتون، بكندا، استخدمت لأول مرة أداة للتحليل القائم على النوع الجنساني وبيانات مستمدة من برنامج المدن الآمنة التابع للهيئة لتجديد مأوى مؤقت بما يتماشى مع اعتبارات السلامة الملائمة للنساء والفتيات.

57 - وطوال الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ضاعفت الهيئة من جهودها للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقدمت الدعم إلى فرقة العمل المعنية بالتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي عام 2021، ساعدت الهيئة في وضع الصيغة النهائية للتوجيهات الرامية إلى النهوض بفهم مشترك لنهج متمحور حول الضحايا/الناجيات إزاء التحرش الجنسي داخل مؤسسات الأمم المتحدة، ونظمت جلسات افتراضية بشأن إنهاء التحرش الجنسي في بيئات مختلفة.

58 - ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بحكم معرفتها وخبرتها الفنية بشأن السياسات القائمة على الأدلة والنهج البرنامجية لإنهاء العنف ضد المرأة، وأساليبها المبتكرة في جمع البيانات، وشراكاتها الطويلة الأمد مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، تحتل مكانة فريدة في منظومة الأمم المتحدة تمكنها من تقديم التوجيه والدعم التقني بشأن كيفية الربط بين العنف ضد المرأة والفتاة والحماية الاجتماعية، والتصدي للتحديات التي تفرضها الأزمات الجارية، بما في ذلك تغير المناخ والنزاعات والعنف في شبكة الإنترنت والعنف الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

59 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المستقبل توسيع نطاق البرامج القائمة على الأدلة لإنهاء العنف ضد المرأة، ومتابعة الابتكارات وتعبئة جهات فاعلة جديدة في قطاعات متنوعة وغير تقليدية لتسريع التغيير.

مبادرة تسليط الضوء

لقد تبين من نتائج استعراض منتصف المدة لمبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أنها نموذج شامل متعدد أصحاب المصلحة وقائم على الأدلة يولد نتائج تفضي إلى التحول، مع تركيز العمل على النساء والفتيات ومنظمات المجتمع المدني. وأظهر الاستعراض أيضا أنه يجري إحراز تقدم جيد في جميع مجالات النتائج وأن المبادرة تحقق نتائج محفزة فيما يتعلق بتعزيز الحركات النسائية.

هاء - النتيجة 5: تسهم النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود، ولديهن قدر أكبر من التأثير في هذين المجالين، كما يستفدن على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والنزاعات، ومن العمل الإنساني

عدد البلدان والأقاليم المشمولة
عام 2021: 79

مجموع النفقات
عام 2021: 126,65 مليون دولار

تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية

الشكل 6: النتيجة 5

التقدم المحرز في تحقيق أهداف عام 2021

النواتج		المؤشرات	
13	124 في المائة	5-13-1	150 في المائة
		5-13-2	150 في المائة
		5-13-3	129 في المائة
		5-13-4	65 في المائة
14	139 في المائة	5-14-1	116 في المائة
		5-14-2	150 في المائة
		5-14-3	150 في المائة
15	147 في المائة	5-15-1	150 في المائة
		5-15-2	141 في المائة
		5-15-3	150 في المائة

تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90 في المائة تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60 في المائة تقدم بنسبة تتراوح بين 0 و 59 في المائة

60 - في خضم أزمات أكثر تعقيدا وأطول أمدا، وازدياد تواتر الكوارث وشدتها وتداعيات جائحة كوفيد-19، تزايد الطلب على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التصدي لهذه التحديات المتفاقمة تزايدا كبيرا في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وقد آتت جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العقد الماضي أكلها، إذ ساهمت في تحقيق نتائج قوية من حيث النواتج والأثر. وساهمت الهيئة في هذه الإنجازات من خلال زيادة العمل المشترك للوفاء بالالتزامات وتعزيز التنسيق وتوسيع نطاق العمل التنفيذي. فقد بلغت الهيئة معدل إنجاز للنواتج متوسطه 135 في المائة خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021 (135 في المائة عام 2021).

61 - وبلغ عدد من احتاجوا إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021 ما مجموعه 235 مليون شخص، وهو أعلى رقم يسجل منذ عقود، وتسببت الكوارث في أضرار اقتصادية قدرت بحوالي 343 بليونا من دولارات الولايات المتحدة. وتضررت النساء والفتيات في حالات النزاع والأزمات والكوارث بشكل غير متناسب، ومع ذلك كان العديد منهن في الخطوط الأمامية يقدن جهود الاستجابة، حتى وهن وسط مخاطر متصاعدة ومهددة للحياة، بما فيها العنف الجنساني.

62 - واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من موقع قيامها بدور أمانة شبكة منسقي شؤون المرأة والسلام والأمن المؤلفة من 90 عضوا يمثلون حكومات ومنظمات إقليمية، بدور رئيسي في زيادة خطط العمل الوطنية الموجهة نحو تحقيق أثر يخدم المرأة والسلام والأمن. وحتى عام 2021، كان 86 من خطط العمل الوطنية (60 في عام 2018) تتضمن أطرا ومؤشرات لرصد النتائج، ولكن لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود لضمان رصد مخصصات كافية في الميزانية.

63 - وأشار 69 في المائة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى قضايا المساواة بين الجنسين، مقارنة بنسبة 51 في المائة عام 2016 عندما بدأ فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها أمانة الفريق، في عقد ما متوسطه ثمانية اجتماعات سنويا.

64 - وظلت الشراكة القوية التي أقامتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام تحقق نتائج ملحوظة. ففي عام 2021، تجاوز صندوق بناء السلام الحد الأدنى المستهدف وهو أن تكون المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا في 15 في المائة من المشاريع، حيث بلغت تلك النسبة 21,7 في المائة.

65 - وبحلول عام 2021، كان صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني قد موّل أكثر من 450 منظمة محلية وشعبية من منظمات المجتمع المدني في 26 من البلدان المتأثرة بالأزمة لدعم القيادات النسائية في المجتمع المدني ومنظماتها في منع نشوب النزاعات، والتصدي للأزمات، وإنهاء العنف الجنسي والعنف الجنساني، والبناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19.

66 - وتضاعفت حصة اتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما تتعلق بالمساواة بين الجنسين من 13,8 في المائة عام 2018 إلى 28,6 في المائة عام 2020. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال توليد المعرفة والخبرة التقنية وتهيئة مجالات للتواصل وإقامة الشراكات. وفي عام 2021، واصلت الهيئة تقديم الدعم إلى المنظمات النسائية في المجتمع المدني للتأثير على عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية. واستفادت 646 منظمة من الدعم المالي والتقني (417 في عام 2018). وأشركت جميع

عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها النساء في أفرقة الوساطة والأطراف المتفاوضة، واستشارت المنظمات النسائية في المجتمع المدني وتلقت خبرة فنية في مجال المساواة بين الجنسين (83,3 في المائة في عام 2018).

67 - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 288 مؤسسة من قطاعي العدالة والأمن في 33 بلدا على تعميم المنظور الجنساني وحماية حقوق المرأة والفتاة. وفي إطار شراكة مع مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، أوفد 16 محققا في حالات العنف الجنسي والجنساني إلى 8 من سياقات النزاع والأزمة. ففي كوسوفو (قرار مجلس الأمن 1244 (1999))، ساهم الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المدعين العامين والمحققين في إدانة أول شخص على الإطلاق أمام محكمة في كوسوفو بتهمة ارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

68 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز حقوق المرأة في سياق الإرهاب والتطرف العنيف، بوسائل منها اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. ففي عام 2021، قدمت الهيئة الدعم لاعتماد نهج مراعية للمنظور الجنساني في 13 مبادرة سياساتية وبرنامجية بشأن منع التطرف العنيف على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

69 - وأدى الاعتراف المتزايد بقيمة الدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل الإنساني إلى تحقيق نتائج قوية من حيث النتائج والنواتج، حيث تضمنت 75 في المائة من جميع عمليات الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية تحليلا جنسانيا في عام 2021 (45 في المائة عام 2018). وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خبرتها المتخصصة في الأمور الجنسانية إلى 87 في المائة من نظم مجموعات العمل الإنساني (84 في المائة عام 2018). وبالنيابة عن الفريق المرجعي المعني بنوع الجنس التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تواصل الهيئة قيادة جهود الرصد للحفاظ على المساءلة عن المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني في 31 من سياقات الأزمة. وقدمت الهيئة الدعم في بناء قدرات 600 2 من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني، بشأن الأمور الجنسانية في مجال العمل الإنساني في 21 بلدا متأثرا بالأزمات.

70 - وفي الفترة 2018-2021، حصلت 220 876 1 من النساء والفتيات المتضررات من الأزمات، من بينهن لاجئات ومشردات داخليا وعائدات، على الخدمات الإنسانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (397 562 في عام 2021)، بوسائل منها توفير 149 مكانا آمنا ومركز تمكين للمرأة. ومن خلال شراكة عالمية جديدة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، استجابت الهيئة لارتفاع معدلات العنف الجنساني في الأزمات الإنسانية في إثيوبيا وبنغلاديش والكاميرون وكولومبيا وميانمار ودولة فلسطين. واستفاد أكثر من 000 200 من النساء والفتيات والرجال والفتيان المتضررين من الأزمات؛ وتلقى الدعم 71 منظمة نسائية محلية وأكثر من 100 شبكة لحماية المجتمعات المحلية.

71 - وفي عام 2021، مكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 241 1 من المنظمات والمجموعات النسائية المحلية (498 في عام 2018) من المشاركة بصورة مجدية في عمليات التخطيط للعمل الإنساني، وتحسين النتائج المراعية للمساواة بين الجنسين، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الإنسانية الحيوية لدى النساء والفتيات المتضررات من الأزمات.

72 - وفي إطار برنامج تعليم الفرصة الثانية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص جرى تجريبها في ستة بلدان، قُدم الدعم إلى 000 90 من النساء المتضررات بالأزمات عن طريق 69 مركزا للتعلم باتباع نهج "التعلم من أجل الكسب". واكتسب 000 10 من الممرضين والممرضات مهارات في مجال الوقاية من كوفيد-19 وعلاجه وهم اليوم من ضمن الممارسين. وقد حشد البرنامج في عام 2021 ما نسبته 34 في المائة من تمويله من خلال التمويل المشترك المقدم من القطاع الخاص والمصادر الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة على المستوى القطري.

73 - وتسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الوقاية من مخاطر الكوارث والمناخ والتخفيف من حدتها بتمكين النساء لتولي دور قيادي في جهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء قدرتهن على الصمود. وقدمت الهيئة الدعم التقني لعمليات مراعية للمنظور الجنساني في تقييم المخاطر وتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في 44 بلدا بين عامي 2018 و 2021 (9 في عام 2021). وعملت الهيئة مع 245 من المنظمات النسائية وأصحاب المصلحة في مجال بناء القدرة على مواجهة الكوارث في 47 بلدا لزيادة إمكانية استفادة المرأة، ضمن ظروف مراعية للاعتبارات الجنساني، من نظم الإنذار المبكر والتمويل والخدمات والبنية التحتية القادرة على الصمود وسبل العيش والأعمال التجارية.

74 - وتمكنت الهيئة، عن طريق برنامجها المتعلق بقدرة المرأة على مواجهة الكوارث، من إسماع صوت المرأة وإبلاغ إرادتها في ست عمليات ومؤتمرات للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، بما في ذلك المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وساهمت في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوثائق الختامية وخطط العمل والالتزامات المنبثقة عن المحافل والمنتديات الإقليمية الخمسة كلها.

75 - وعلى الرغم من الالتزامات العالمية والاعتراف المتزايد بالأهمية المركزية للمساواة بين الجنسين في منع الأزمات والتصدي لها، لا تزال هناك ثغرات. فالتمويل العالمي المخصص للنساء والفتيات في ظروف الأزمات منخفض بشكل غير متناسب. وبتعزيز الشراكات على صعيد الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك الشراكات مع المنظمات النسائية المحلية ومن خلال ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي أطلق في منتدى جيل المساواة، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تسخير ولايتها الثلاثية الأبعاد وقدراتها في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام المترابطة للتعجيل بتحسين ما يتحقق من نتائج للنساء والفتيات المعرضات للخطر والمتضررات من الأزمات، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

رفع مستوى الدور التنسيقي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يتماشى مع الدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات

تتضمن الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 نتيجة نُظمية عن التنسيق في منظومة الأمم المتحدة تهدف إلى النهوض بمساهمات الأمم المتحدة المتسقة والمنهجية في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق خطة عام 2030. وتمشيا مع دورة عام 2020 للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعظيم دورها التنسيقي على جميع المستويات لتشجيع المساءلة عن النتائج على صعيد المنظومة، ودعم التنفيذ الكامل للإصدار الثاني من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة ولخطة العمل على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق تطبيق آليات تتبع الموارد المالية وتخصيص الاعتمادات المالية المرتبطة بالأهداف المالية.

وستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاعتماد على خبرتها المواضيعية، بقيادة وتعزيز المشاركة في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات التي تتناول المسائل الجنسانية والمسائل المتعلقة بالحوكمة والمسائل المعيارية، مثل الفريق العامل المعني باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأفرقة العمل المعنية بالتدابير الخاصة المؤقتة والقوانين التمييزية. وستقوم الهيئة بدور الأمانة لعدد من الهيئات، مثل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

وستواصل الهيئة تعزيز الدعم التنسيقي المقدم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وستوسع الهيئة نطاق هذا العمل ليشمل العمل الإنساني وجهود الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود لتحسين نتائج المساواة بين الجنسين والنهوض بقواعد ومعايير المساواة بين الجنسين، وقيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة من خلال إطار المساءلة بشأن المسائل الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتقديم الدعم في رصد المؤشرات المتعلقة بالسلام والأمن على نطاق المنظومة والإبلاغ عنها. وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً على تعزيز المعايير المنسقة والموحدة المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة من خلال دعم إطار نتائج العمل المشترك بين الوكالات الذي تم وضعه في عام 2021، وقيادة المبادرات المشتركة، بما في ذلك من خلال جيل المساواة وتحالف العمل المعني بمكافحة العنف الجنساني.

واو - النفقات البرنامجية وأنواع المساهمات

76 - بلغ مجموع النفقات البرنامجية في عام 2021 ما مقداره 431,8 مليون دولار. وزادت النفقات في المكاتب الميدانية بنسبة 80 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. وأُنفقت نسبة 31 في المائة من مجموع الموارد البرنامجية من خلال برامج مشتركة. ومن الناحية الجغرافية، استأثرت أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى بأعلى مستوى من النفقات البرنامجية، تلتها آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (الشكل 7).

77 - ومن الناحية المواضيعية، وُجه أكبر قدر من الإنفاق إلى إنهاء العنف ضد المرأة (127,0 مليون دولار)، ثم السلام والأمن والعمل الإنساني (126,7 مليون دولار).

الشكل 7

التوزيع الجغرافي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

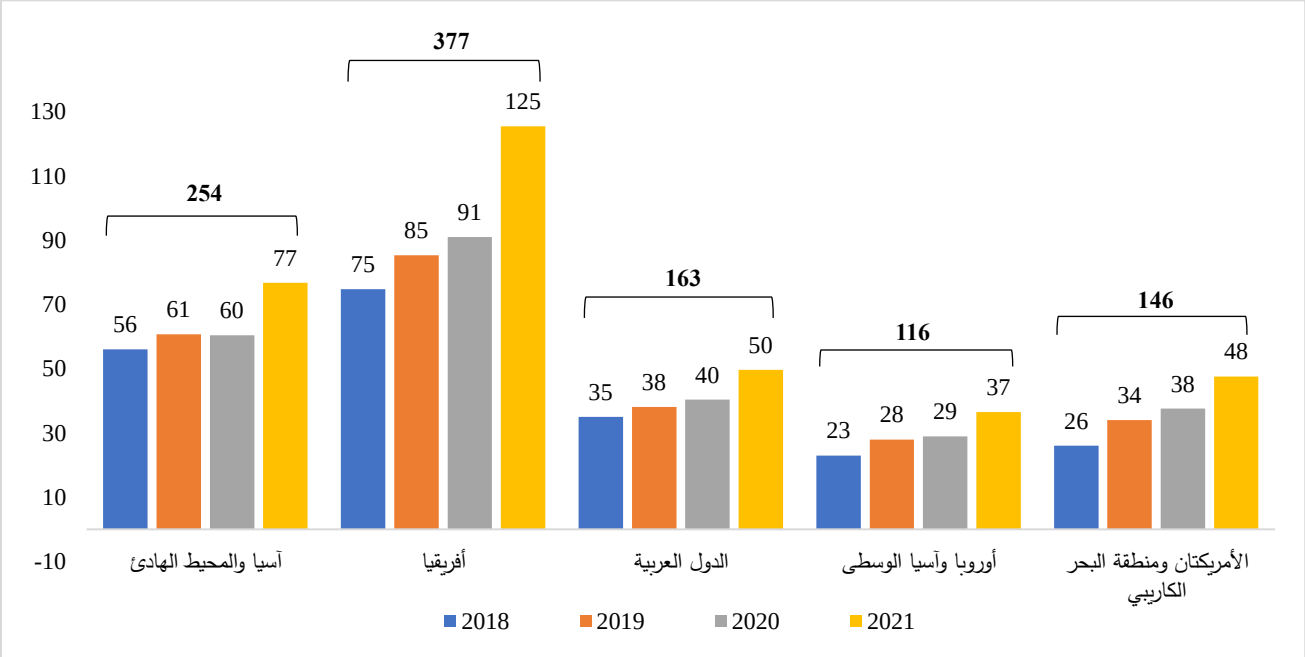

78 - ومن الناحية الوظيفية، استمر تقديم خدمات تنمية القدرات والمساعدة التقنية في معظم البلدان، إلى جانب أنشطة الدعوة والتعبئة الاجتماعية (في 78 بلدا في كل حالة). وتم التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة في 77 بلدا.

رابعا - تقييم نتائج الفعالية والكفاءة التنظيميتين

79 - بذلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بين عامي 2018 و 2021 جهودا لكي تصبح شريكا أكثر كفاءة بهدف النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل فعال. واستندت الهيئة إلى ولاية التنسيق المنوطة بها في الأمم المتحدة لتسخير أوجه التآزر وتعزيز أوجه المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتوسيع نطاق الشراكات، وتبسيط العمليات والنظم القائمة وتعزيزها، وتحسين آليات الحوكمة والرقابة. وفي عام 2021، حصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على درجة 87 (78 في عام 2018) من المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهي شهادة على تزايد نضجها والتزامها بالشفافية.

80 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز وتوحيد نماذج أعمالها وتدخلاتها البرنامجية على المستويين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر. وقد مهد ذلك لنهج التحول في تسيير الأعمال في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، مما يضمن قدرة الهيئة على التكيف بسرعة مع الظروف الخارجية المتغيرة.

81 - وحققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2021 الأهداف ذات الصلة بما نسبته 78 في المائة من مؤشرات الكفاءة والفعالية المؤسسية، وحققت أداءً جيداً (في حدود 10 في المائة من الهدف) في 76 في المائة من المؤشرات.

زاي - الناتج 1: تعزيز التنسيق والاتساق والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

82 - منذ عام 2018 وعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتعزز في قيادة وتنسيق وتشجيع المساءلة عن العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة. وقد بلغ معدل الإنجاز الإجمالي بموجب الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 لهذا الناتج 94 في المائة في المتوسط (88 في المائة في عام 2021).

83 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إدماج المنظورات الجنسانية عبر الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة من خلال جملة أمور منها مشاركة الهيئة في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، واللجنة التنفيذية للأمين العام، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وعملها بوصفها رئيسة أو رئيسة مشاركة لآليات التنسيق التي تُعنى بالمساواة بين الجنسين على جميع المستويات. ولتعزيز دورها على المستوى القطري، دعمت الهيئة وضع وإصدار معايير وإجراءات الفريق المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية والمذكرة الإرشادية والقائمة المرجعية من أجل تذليل العقبات الجنسانية التي تعترض سبيل التوزيع المنصف للقاحات كوفيد-19، وذلك بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابع لخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه.

84 - وفي عام 2021، أظهر 64 في المائة من جميع أطر التعاون وسائر أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتائج في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى النواتج، وارتفعت النسبة إلى 70,4 في المائة بالنسبة لأطر التعاون الـ 29 التي وضعت في عام 2021. ومن بين 130 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، نفذ 113 برنامجا مشتركا واحدا أو أكثر مع التركيز على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة الذي يتناول المساواة بين الجنسين. وبحلول نهاية عام 2021، بلغت حصة الهيئة من إجمالي نفقات البرامج المشتركة 31 في المائة، وهو رقم قياسي بالنسبة للمنظمة وزيادة كبيرة من 13 في المائة في عام 2018.

85 - وبفضل الدعم التقني والإشراف المقدمين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعززت بشكل كبير منذ عام 2018 تغطية وجودة تقارير خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخطة العمل على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المساواة بين الجنسين، مما حفز على إحراز تقدم في مجال إدماج المنظور الجنساني. وفي عام 2021، سُجل رقم قياسي جديد بلغ 71 كيانا من كيانات الأمم المتحدة و 61 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ممن قدموا تقارير وفقاً للإصدار الثاني من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخطة العمل على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المساواة بين الجنسين، على التوالي.

الشكل 8

تصنيفات منظومة الأمم المتحدة في إطار الإصدار الثاني من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

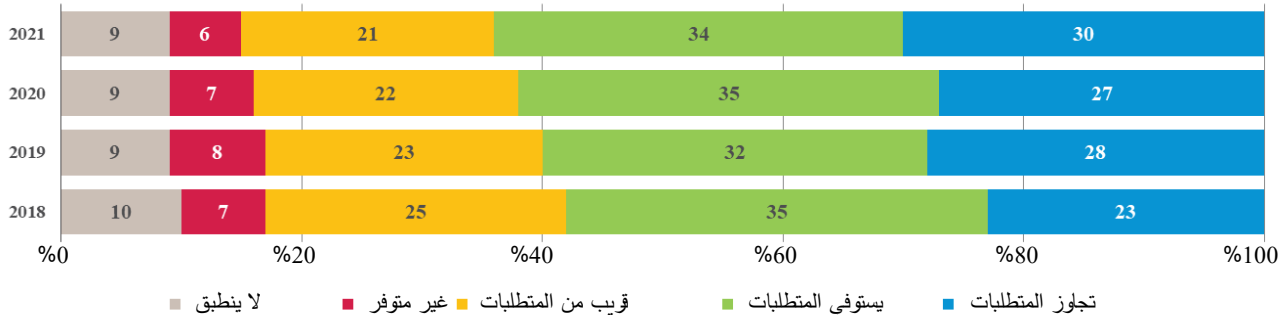

86 - لقد قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم في توسيع نطاق مؤشر المساواة بين الجنسين في نظام أوموجا، ونظام UN-Info، وآليات التمويل الجماعي. ودفع الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بجائحة كوفيد-19 ما قيمته 64 في المائة من مخصصات التمويل لمشاريع المساواة بين الجنسين من خلال إدراج المؤشر، بالإضافة إلى هدف مالي، للنتائج المتصلة بالمسائل الجنسانية. ومع ذلك، جاء التقدم على مستوى الكيانات أدنى بقليل من الأهداف المحددة، حيث نفذت نسبة 39 في المائة من الكيانات مؤشرات المساواة بين الجنسين وحدد 32 في المائة منها أهدافاً في عام 2021. ووسعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نطاق دعمها ليشمل آليات تنسيق الشؤون الإنسانية عبر حالات الأزمات، ووصلت إلى 41 بلدا في عام 2021، وواصلت قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الالتزامات الجنسانية في تخطيط العمل الإنساني وتنفيذه في أكثر من 30 حالة من حالات الأزمات.

87 - وتماشيا مع الاستراتيجية العالمية لإدماج منظور الإعاقة لعام 2018، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2021 التنسيق والتعاون بين الوكالات، بما في ذلك بشأن البرامج المشتركة، لتقديم الدعم المنهجي لـ 45 من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية من خلال توليد المعارف وتنمية القدرات بشأن أوجه التقاطع بين المساواة بين الجنسين والإعاقة.

88 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة وتنسيق شبكة منسقي الشؤون الجنسانية على نطاق المنظومة من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين، الأمر الذي مكن من تعزيز قدرات 120 من كيانات وإدارات ومكاتب الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، والمبادئ التوجيهية لتهيئة بيئة تمكينية، والمبادئ التوجيهية الخاصة بالميدان.

89 - وطوال الفترة 2018-2021، استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من إعادة تنظيم الأمم المتحدة من أجل تعميم المنظورات الجنسانية في العمليات والأطر على نطاق المنظومة، وقدمت الدعم الاستشاري والتنسيقي بشأن المعايير على نطاق المنظومة. وفي الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز الدعم المقدم للمجالات التي تتطلب الاهتمام، وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لإعمال المساءلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في المجالات المواضيعية.

حاء - الناتج 2: تعبئة الشـــركاء لتقديم مزيد من الدعم في تنفيذ الولاية المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة

90 - في السنوات الأربع الماضية، نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توسيع الشراكات التي تقيمها مع طائفة واسـعة من الجهات الفاعلة، والاسـتفادة منها، من خلال الدعوة والاتصـالات وتعبئة الموارد، لتحقق معدل إنجاز إجمالي نسـبته 131 في المائة عن الفترة 2018-2021 في إطار هذا الناتج (133 في المائة في عام 2021).

91 - وكان منتدى جيل المسـاواة المبادرة الأبرز لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لإحياء ذكرى مؤتمر بيجين +25. وقد اجتذب المنتدى التزامات طموحة في مجال السـياسـات والبرامج والدعوة من جانب الحكومات والمؤسـسـات الخيرية والمجتمع المدني ومنظمات الشـباب والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، فضلا عن التعهد بالتزامات مالية بقيمة 40 بليون دولار للتعجيل بإحراز التقدم في ستة مجالات عمل حاسمة حُددت في خطة عالمية للتعجيل بتحقيق المسـاواة بين الجنسـين أعلن عنها في المنتدى. وانخرط أكثر من 50 000 مشارك للتعاون في عملية الإنشاء وفي المنتدى. ومن خلال تركيز أصوات مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب، في نموذج لعملية تشاركية في صنع القرار، وسع المنتدى نطاق الدعم المقدم من أصحاب المصلحة المتعددين والمساءلة عن المساواة بين الجنسين للسنوات الخمس المقبلة.

92 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، والمجموعات الاستشارية من المجتمع المدني، والشباب، والجهات الفاعلة الدينية، والمنظمات العاملة مع الرجال والفتيان من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن الأمثلة على ذلك ندوة MenEngage Ubuntu، التي أعيد فيها التفكير بشـكل جماعي في دور الرجال وخصـائص الرجولة في العدل بين الجنسـين. وتمكنت مبادرة الرجل نصير المرأة من حشد 714 415 3 من المؤيدين في عام 2021.

الشكل 9

الاتصالات والدعوة

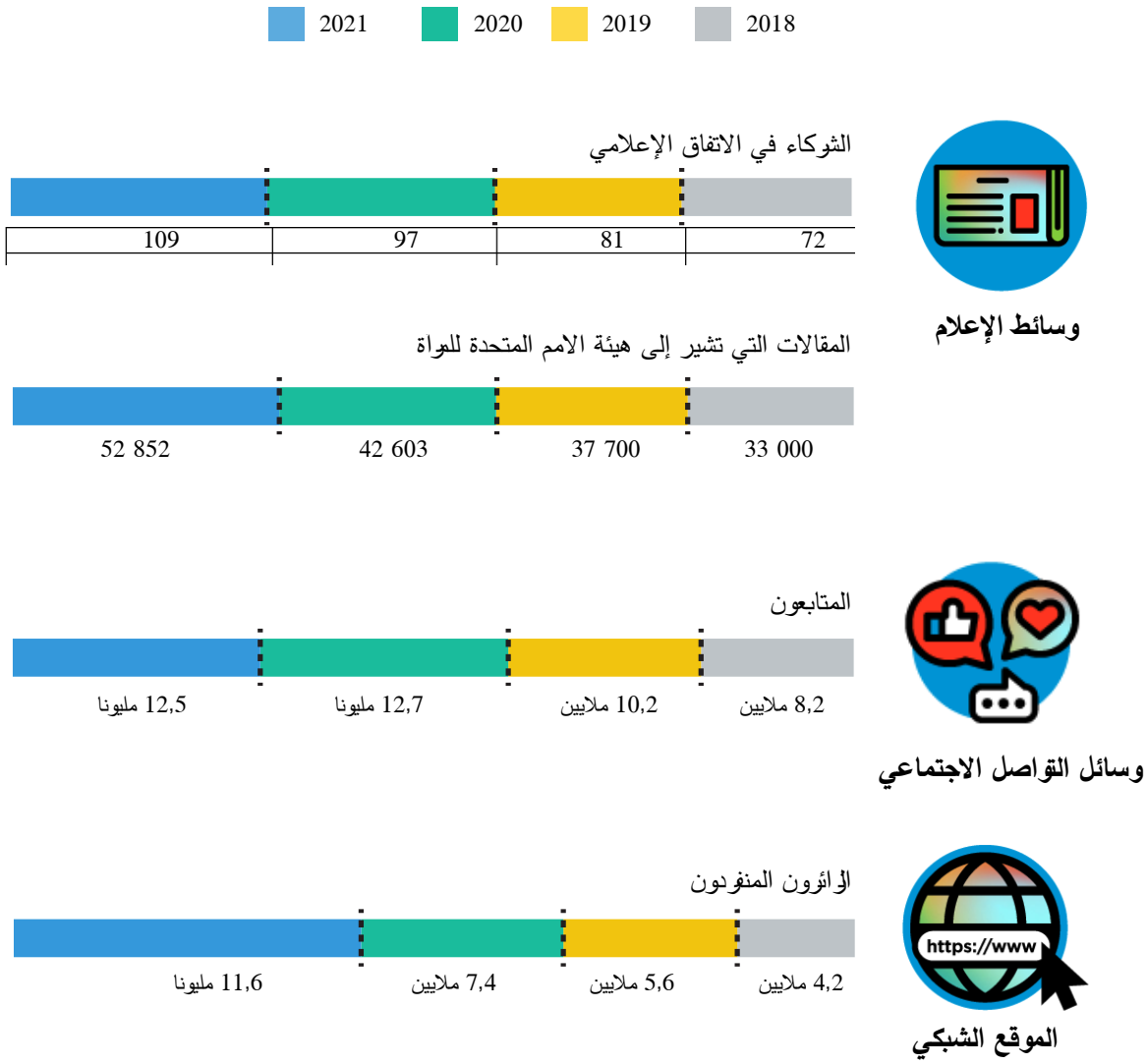

93 - واستفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مجموعة واسعة من قنوات الاتصال، متجاوزةً أهداف خطتها الاستراتيجية. وبالاستناد إلى الشراكات، من خلال الاتفاق الإعلامي المتنامي والاستثمار في أحدث المحتويات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، استطاعت الهيئة إذكاء الوعي العام والإعلامي بقضايا المساواة بين الجنسين المتنوعة، بما فيها تلك المرتبطة بكوفيد-19.

94 - وعملت الهيئة مع 154 من المؤسسات التجارية الشريكة على مستوى العالم، مما يدل على القيمة المضافة التي تتأتى من إشراك القطاع الخاص للتأثير بشكل إيجابي على حياة النساء والفتيات. وقد دأب أعضاء تحالف كسر القوالب النمطية (Unstereotype Alliance)، الذين يمثلون 217 شركة حول العالم وينفقون ما يبلغ نصف تريليون دولار على الإعلانات سنويا على الصعيد العالمي، على الترويج باستمرار للمعايير الاجتماعية التقدمية التي تساوي بين الجنسين.

95 - واســـتمر تنامي قوة اللجان الوطنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث جمعت 21,9 مليون دولار في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021 (4,9 ملايين دولار في عام 2021). ووجدت هذه اللجان الدعم في أطر محسنة للتخطيط والإبلاغ، ومواد مخصصة للحملات الطارئة، واستثمارات الهيئة بشكل دوري في زيادة جمع الأموال.

96 - وفي عام 2021، وعلى الرغم من التحديات المتصـلة بكوفيد-19، أظهر الشـركاء الممولون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ثقتهم في المنظمة باعتبارها وصـيا موثوقا به على مواردهم. وقد تلقت الهيئة مسـاهمات قدرها 556,3 مليون دولار، أي ما يتجاوز 500 مليون دولار للعام الثالث على التوالي. وظلت الموارد العادية عند نفس المستوى القياسي تقريبا الذي سجلته في عام 2020، على الرغم من البيئة المالية الصعبة. وبلغت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى 30 في المائة، مستوفية عتبة اتفاق التمويل.

97 - وتواصـل الهيئة النهوض بالمساواة بين الجنسين في الدوائر الرئيسية لصـنع القرار في مجال التمويل، بما في ذلك من خلال التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية، من أجل إدماج وتنفيذ منظور جنساني في الشؤون المالية وشـؤون التمويل. وعقدت الهيئة اجتماعات مع وزراء المالية والتنمية والمسـاواة بين الجنسـين، إلى جانب المؤسـسـات المالية الدولية، لتسـليط الضـوء على أفضـل الممارسـات وتبادل الخبرات بشـأن حزم تحفيز مراعاة المنظور الجنسـاني. وبالإضـافة إلى ذلك، وضـعت الهيئة اللمسـات الأخيرة على مذكرتي التفاهم مع المصـرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الآسيوي، وسلطت الضوء على سياسات التعافي من كوفيد المراعية للمنظور الجنساني من خلال المشاركة على مستوى رفيع في منتدى تمويل التنمية.

98 - وأظهرت أوجه التعاون، من قبيل العملية التي نشـــأ عنها منتدى جيل المســـاواة، الإمكانات غير المستغلة للشراكات المتعددة أصـحاب المصـلحة للاستفادة من الالتزام السياسي والموارد دعماً لزيادة التركيز والنتائج الجماعية من أجل تحقيق المسـاواة بين الجنسـين. وسـتحدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشـكل اسـتباقي ما يسنح من فرص أكثر عددا وأهمية للعمل الجماعي، بما في ذلك في إطار مبادرة جيل المساواة. ومن الآن فصـاعدا، سـتعمل الهيئة أيضـا على اسـتعراض مبادرات الشـراكة وتطويرها مع التركيز على إحكام التصـميم وإمكانية التقييم.

الشكل 10

إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2018-2021

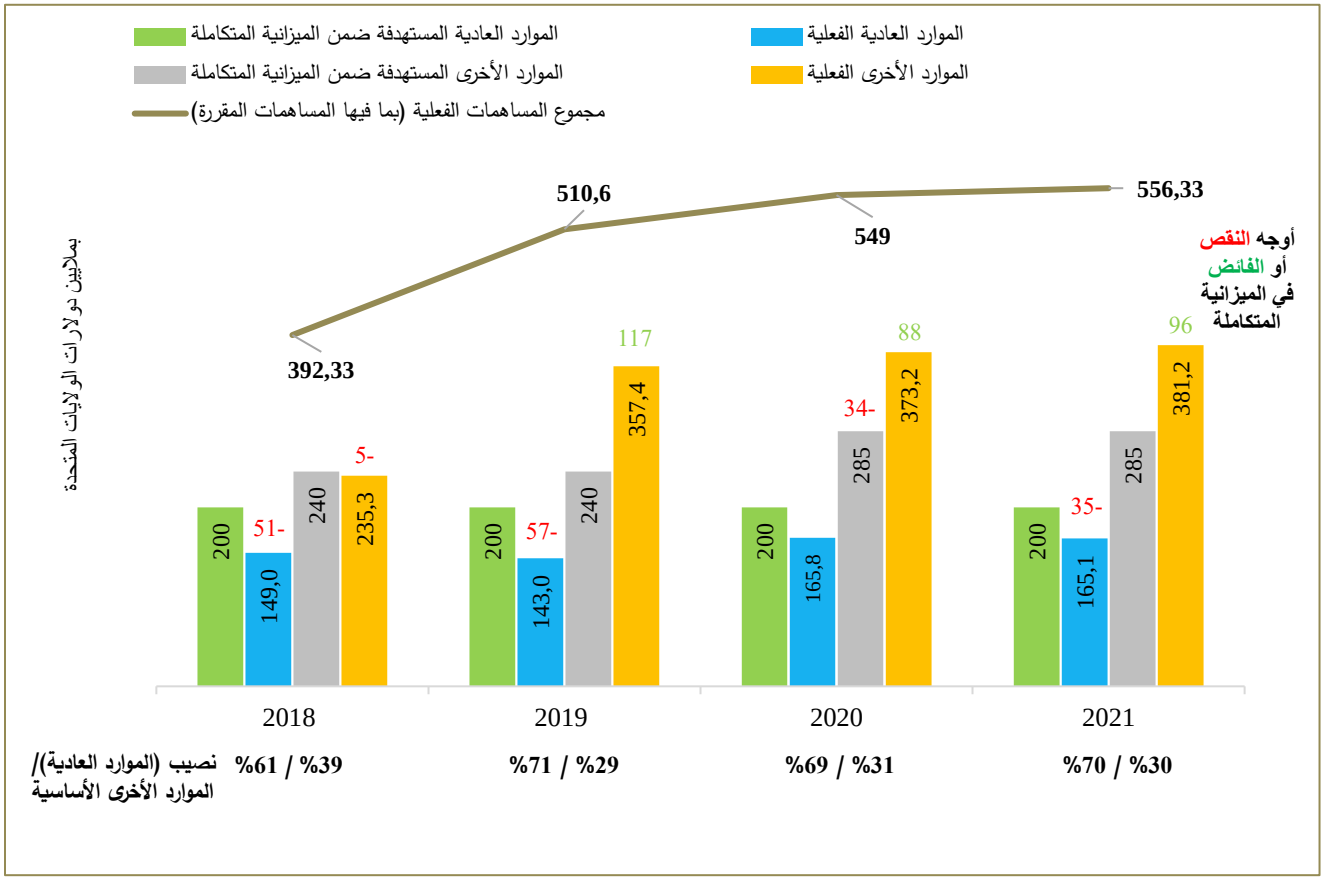

2021 مقارنة بالعام 2020	+1 في المائة	−0,4 في المائة	+2 في المائة
	تبرعات	موارد عادية	موارد أخرى

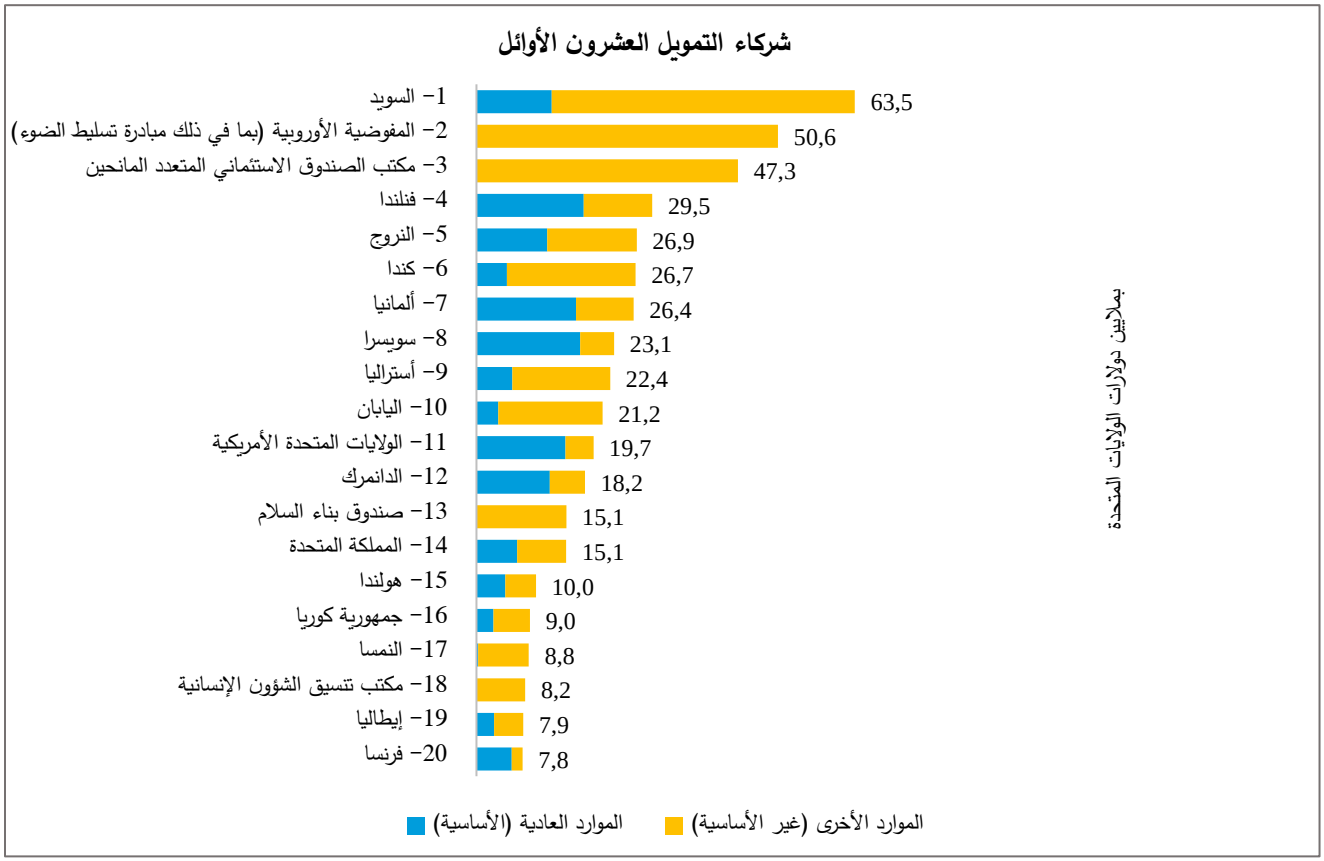

* *الاعتراف بالإيرادات وفقا لتقارير حسابات الإدارة (وفقا لسياسة إدارة الإيرادات)*

179	81	74
مجموع شركاء التنفيذ	دولة عضوا قدمت تبرعات للهيئة	دولة عضوا ساهمت في الموارد العادية

طاء - الناتج 3: برامج عالية الجودة عمدتها المعرفة والابتكار والإدارة القائمة على النتائج والتقييم

99 - في الفترة 2018-2021، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تحسين نتائجها من خلال تصميم تدخلات عالية الجودة، وإدراج الابتكار والإدارة القائمة على النتائج، والاعتماد على التوليد والاستخدام المنهجيين للبيانات والأدلة والمعارف. وبلغ معدل إنجاز هذا الناتج 128 في المائة في المتوسط على نطاق الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 (128 في المائة في عام 2021).

100 - ودعمت الهيئة أوجه التقدم في مجال المساواة بين الجنسين من خلال أحدث المنتجات المعرفية القائمة على الأدلة والتوجيهات في مجال السياسات على المستويات العالمي والإقليمي والقطري. وأعدت المكاتب القطرية في عام 2021 خمسة عشر موجزاً قطريا جديدا عن المساواة بين الجنسين (37 منذ عام 2018) لتوجيه التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون.

101 - وبفضل استمرار تنفيذ الاستراتيجية الأولى لإدارة المعارف المؤسسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسنت عمليات تبادل المعارف على نطاق المنظمة، وحدثت زيادة كبيرة في شبكات الممارسين النشطة من 14 في عام 2017 إلى 132 في عام 2021.

102 - وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، زاد مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من معارف وقدرات 868 354 مشاركاً على مستوى العالم (762 106 مشاركا في عام 2021 وحده) عن طريق حرم التعليم الإلكتروني والمنصات المرتبطة به.

103 - وواصلت الهيئة تعزيز قدرتها في مجال الإدارة القائمة على النتائج، حيث استفاد 83 في المائة من موظفي البرامج من دورة التعلم الإلكتروني التابعة للهيئة. واستوفى 71 في المائة من التقارير السنوية معايير الجودة، أي أقل بقليل من الهدف المحدد في 74 في المائة بحلول عام 2021. وأدى الأخذ بخطط عمل لفترة سنتين في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى إجراء إصلاح شامل لعمليات وأدوات التخطيط، ويُتوقع أن يزيد هذا الإصلاح من تعزيز الثقافة القائمة على تحقيق النتائج على نطاق المنظمة.

104 - وتظهر مؤشرات الأداء الرئيسية للتقييم تقدما ثابتا. وقد بلغ معدل تنفيذ التقييمات المقررة 97 في المائة في عام 2021. وأعطت تقييمات جودة التقييم 98 في المائة من تقارير التقييم الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2021 تصنيفا عاماً بدرجة "جيد جدا" أو "جيد"، وهو ما يتجاوز هدف عام 2021.

105 - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، قامت الهيئة بدور هام باعتبارها رائدة فكرية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي تعتزم الاستمرار في تعزيز عملها في مجال البيانات والمعارف في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بالاستناد إلى استراتيجية شاملة للأدلة والمعارف. وقد أظهرت الدروس المستفادة خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 ضرورة زيادة توحيد المقاييس، وتحسين وتبسيط السياسات والإجراءات والإرشادات على نطاق برامج الخطة الاستراتيجية ودورات حياة المشاريع. وستُعالج هذه الثغرات وغيرها في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 من خلال تنقيح السياسات والإجراءات الداخلية والأنظمة المتكاملة.

ياء - الناتج 4: تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية سعياً لتحقيق نتائج

106 - خلال الفترة 2018-2021، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة طرائق عملها ونظمها المؤسسية وممارسات إدارة المخاطر وقدرات الموظفين، مستفيدةً من شراكاتها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين الكفاءة والفعالية. وبلغ معدل إنجاز هذا الناتج 98 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2018-2021 (98 في المائة في عام 2021).

107 - وفي عام 2021، واصلت الهيئة تنفيذ النظام الجديد للإدارة المركزية للموارد، Quantum، في إطار اتحاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصلت الهيئة تحقق زيادة في القدرات الاستيعابية لتنفيذ البرامج والمشاريع، متجاوزة هدفها لعام 2021 في إطار الموارد الأخرى.

108 - وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، أعطت الهيئة الأولوية لتبسيط عمليات الموارد البشرية من خلال وضع نظام جديد لإدارة الأداء، وربط الأهداف الفردية بنتائج الخطة الاستراتيجية، ووضع أداة جديدة للتوظيف الإلكتروني. وشملت المبادرات الرئيسية عقد جلسات حوار القيادة، وعمليات النشر الافتراضية، وجائزة بيغ سنايدر وجائزة تميز الأفرقة تقديرا للأداء العالي. وعُززت شروط الخدمة، بسبل منها تمديد إجازة الوالدية واستحداث منح للمتدربين الداخليين.

109 - ولضمان الفعالية في منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل الذي يركز على الناجيات

والذي أُجري لسياسات الهيئة وإجراءاتها الرامية إلى معالجة سوء السلوك الجنسي، ووضعت إطارا قويا للحماية تم تفعيله على جميع مستويات المنظمة.

110 - وعززت الهيئة شراكاتها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في مجالات منها إدارة الموارد البشرية، من خلال إطلاق برنامج القياديات الشابات بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة في عام 2021، باستخدام نظام إدارة التعلم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتوفير دورات تدريبية لجميع الموظفين متاحة على الإنترنت في مجال القيادة في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

111 - وقد استجابت الهيئة بسرعة لجائحة كوفيد-19 باعتماد إجراءات الشراء للاستجابة السريعة والاستقدام السريع المسار، وتعزيز دعم الصحة النفسية والرفاه لجميع الموظفين وتقديم التوجيه بشأن التعامل مع "الوضع الطبيعي الجديد" ومستقبل العمل.

112 - وتلقت الهيئة رأياً غير مشفوع بتحفظ عن بياناتها المالية للمرة العاشرة على التوالي من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ونفذت جميع التوصيات المنبثقة عن المراجعات الخارجية للحسابات التي أُجريت في السنوات السابقة، وهو إنجاز هام. وأحرزت الإدارة أيضا تقدما في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، على الرغم من أن العديد من التوصيات المؤسسية لا تزال معلقة منذ فترة طويلة وتجري متابعتها.

113 - وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، توسعت الشبكة العالمية للإدارة المالية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأدى ذلك إلى ضمان تقديم خدمات المالية والمحاسبة والإشراف عليهما بشكل متماسك من خلال تبادل المعارف، والحلول التي وضعت وفق منهجية تشاركية، والتعاون عبر الأقاليم، وبناء قدرات المكاتب الميدانية، وتقديم الخدمات، ومبادرات التبسيط والكفاءة. ومن بين الإنجازات الأخرى، تقديم 85 في المائة من التقارير إلى الجهات المانحة في الوقت المحدد في عام 2021، وهذه زيادة كبيرة مقارنة بنسبة 68 في المائة في عام 2018.

114 - وواصلت الهيئة تعزيز إدارة المخاطر باستخدام تقييمات المخاطر التشغيلية من القاعدة إلى القمة بقيادة المسؤولين عن المخاطر والتقييمات من أعلى إلى أسفل بقيادة لجنة إدارة المخاطر. ونتيجة لذلك، حافظت المنظمة على معدل امتثال بلغ 97 في المائة من وحدات المخاطر التي تفي بمتطلبات الإدارة المركزية للمخاطر. وفي حين لا تزال بعض المؤشرات تتأثر بجائحة كوفيد-19، يبقى الأداء العام قويا بسبب متانة الخطط الرامية إلى ضمان استمرارية تصريف الأعمال والإجراءات القوية المتخذة للتخفيف من المخاطر.

خامسا - التطلع إلى الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025

115 - في خضم تحديات إنمائية متعددة ومتزايدة، فاقمتها جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة استراتيجية للفترة 2022-2025 تقدم رؤية عاجلة وقائمة على الأدلة وطموحة لتسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وإتاحة تمتعهن الكامل بحقوقهن.

116 - وبموجب الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ستعمل الهيئة على استعمال المساهمات على أفضل وجه لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمساهمة بالنتائج في عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أكبر من عددها في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

117 - وبناء على الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ترفع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 مستوى مجالات التركيز المواضيعية الأربعة للهيئة إلى مستوى التأثير: الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ والتمكين الاقتصادي؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والمرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث. واعترافا بالطبيعة المترابطة للنتائج الإنمائية المسطرة للهيئة، ستؤدي سبع نتائج نُظمية وشاملة للمواضيع إلى تحفيز التقدم نحو تحقيق مستوى أعلى من النتائج والسعي إلى كفالة تغيير دائم ومستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين.

118 - ومن خلال هذه النتائج النُظمية، تركز الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بشكل متزايد على تشجيع المعايير الاجتماعية الإيجابية وإسماع صوت المرأة والنهوض بدورها القيادي وتفعيل إرادتها، وتهدف إلى ربط العمل المعياري والحكومي الدولي العالمي للهيئة على نحو أفضل بالدعم المقدم إلى البلدان لترجمة هذه القواعد والمعايير إلى أطر تشريعية وتنفيذية. وسيتم تكثيف العمل المتعلق بالتمويل من أجل المساواة بين الجنسين والإحصاءات والمعارف الجنسانية. وتماشيا مع التوصيات الصادرة عن تقييم مؤسسي بشأن المبادرات البرنامجية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيتم استخدام نظريات التغيير والعمل القائمة على الأدلة لوضع تدخلات متميزة والدفع نحو تحقيق النتائج على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، وتماشيا مع تقرير دورة عام 2020 للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ترفع الخطة من مستوى الجهود الرامية إلى قيادة وتنسيق وتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة عن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

119 - وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة بصدد العمل على إدراج التزامات تحالف العمل في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وذلك بالاستناد إلى نجاح منتدى جيل المساواة.

120 - ولدعم إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 عددا غير مسبوق من المؤشرات المشتركة والمتكاملة صُممت بالتعاون الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، ومن شأنها أن تدفع الاتساق والعمل المشترك على نطاق المنظومة نحو تحقيق الأهداف العالمية.

121 - وقد أعيد النظر في إطار الفعالية والكفاءة المؤسسية وعُزز للدفع نحو جيل ثان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women 2,0) من خلال إحداث تحول في طرائق عمل المنظمة، وإرساء ثقافة للمساءلة، وإدارة الأداء بشكل أقوى. ومن شأن الأخذ بمنهجية تقوم على سجل متكامل لقياس الأداء مواءمة النتائج التي تخلص إليها التقارير الخارجية والأخذ بها في إدارة الأداء المؤسسي.

سادسا - عناصر مشروع قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

(أ) يحيط علماً بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وأن يشيد بالهيئة لما أبدته من كفاءة في الأداء حتى اليوم؛

(ب) ينوّه بمساهمة الهيئة ومشاركتها المركزة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الحرص على أن تحتل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مكانة الصدارة في خطة التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمن أطر التعاون؛

(ج) يحيط علما مع القلق بالخصاص القائم في التمويل من الموارد العادية، ويشجع جميع البلدان القادرة على زيادة التبرعات على القيام بذلك من أجل التنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ويشجع على تعزيز الشراكات في هذا الصدد؛

(د) يشجِّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة أدائها القوي في وفائها بأهدافها بما يتماشى مع إطار النتائج المضمن في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومع التوجيهات ذات الصلة المنبثقة عن دورة عام 2020 للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويطلب إلى الهيئة أن توائم مؤشراتها، عند الاقتضاء، مع مراعاة ما لها من أولويات، مع مؤشرات هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والتركيز في الوقت نفسه على النتائج من جميع المستويات، وتعظيم استخدام مؤشرات النتائج المشتركة؛

(هـ) يقرّر إحالة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.